الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة بوسكار حسين للأشغال العمومية الكبرى والري والبناء–بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبتان:

- ضيف نعيمة
- مودع نرجس خضرة

الأستاذ المشرف:

– شناي عبد الكريم

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- جوامع إسماعين	- أستاذ محاضر أ	رئيسا	بسكرة
- شناي عبد الكريم	- أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- جيلح صالح	- أستاذ مساعد أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021–2022

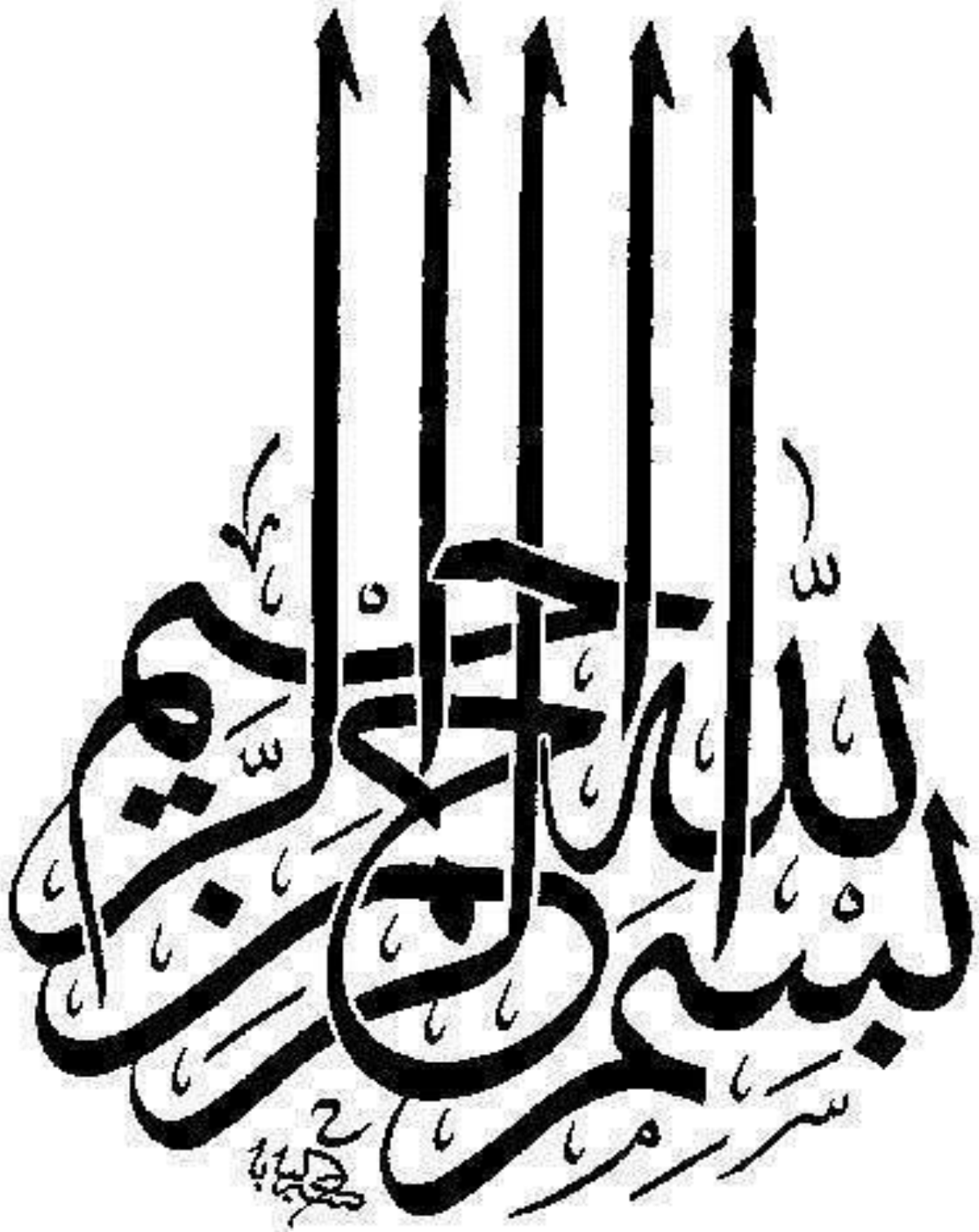
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وخاتم الأنبياء والمرسلين

أحمد الله وأشكره أولا الذي أعطاني القوة لإنجاز المذكرة وعلى توفيقي لإنهاء هذا العمل

لا يسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المشرف: **عبد الكريم شناي** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته.

ثم الشكر إلى مؤسسة **بوسكار حسين** على الاستقبال والمساعدة التي حضنت بهما أثناء قيامه بالدراسة الميدانية.

وأخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل شخص مد لي يد المساعدة لإنجاز هذه المذكرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال الله عمرهما أبي وأمي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أساتذتي

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى جميع زميلاتي وزملائي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد

ملخص الدراسة

تعالج هذه الدراسة موضوع دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف إلى إثراء البحث العلمي حول هذا الموضوع، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

الجانب التطبيقي للمذكرة، خصص لعرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة بوسكار حسين للأشغال العمومية والري والبناء خلال الفترة 2019 إلى 2020 باستخدام مؤشرات التوازن المالية والنسب المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، المحاسبة المالية، إدارة الأعمال، التحليل المالي.

Abstract:

This study deals with the issue of the role of financial statements in making financial decisions in the economic institution, and aims to enrich scientific research on this subject, by relying on the financial statements of the institution.

The practical side of the memorandum was devoted to the presentation and analysis of the financial statements of the buskar hussein foundation for public works, irrigation and construction during the period 2019 to 2020 using financial balance indicators and financial ratios.

Key words: financial accounting system, financial statements, financial accounting, business administration, financial analysis.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	-
الشكر	-
الاهداء	-
ملخص الدراسة	-
فهرس المحتويات	I-II
قائمة الجداول	-
قائمة الأشكال	-
قائمة الملاحق	-
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: عموميات حول القوائم المالية وعرضها حسب النظام المحاسبي المالي	02 - 18
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية	3 - 5
❖ *المطلب الأول: تعريف القوائم المالية*	3
❖ *المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية*	3 – 5
❖ *المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية*	5
المبحث الثاني: خصائص النوعية للبيانات المالية (أهمية، غرض، عوامل) القوائم المالية	6 – 9
❖ *المطلب الأول: خصائص النوعية للبيانات المالية*	6 – 8
❖ *المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية*	8
❖ *المطلب الثالث: غرض القوائم المالية والعوامل التي تؤثر فيها*	8 – 9
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي	10- 17
❖ *المطلب الأول: الميزانية وجدول حسابات النتائج*	10- 14
❖ *المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة*	14 – 16
❖ *المطلب الثالث: الملاحق*	16 - 17
خلاصة الفصل الأول	18
الفصل الثاني: اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية	20- 40
تمهيد	20
المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرار	21 – 28
❖ *المطلب الأول: مفهوم وأنواع اتخاذ القرار*	21 – 23
❖ *المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار*	23 – 26
❖ *المطلب الثالث: أهداف وعوامل اتخاذ القرار*	26 - 28

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: القرارات المالية	35 – 28
❖ *المطلب الأول: مفهوم القرار المالي*	28
❖ *المطلب الثاني: خصائص القرارات المالية*	29
❖ *المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية*	35 –29
المبحث الثالث: علاقة القوائم المالية باتخاذ القرار	39 – 36
❖ *المطلب الأول: مستخدمي القوائم المالية*	37 –36
❖ *المطلب الثاني: المعلومات التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار*	39 – 37
❖ *المطلب الثالث: علاقة المعلومات باتخاذ القرار*	39
خلاصة الفصل الثاني	40
الفصل الثالث: دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية بوسكار حسين للأشغال العمومية الكبرى والري والبناء	64 - 42
تمهيد	42
المبحث الأول: البطاقة الفنية للمؤسسة والهيكل التنظيمي للمؤسسة	44 - 43
❖ *المطلب الأول: بطاقة فنية للمؤسسة*	43
❖ *المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة*	44
المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية	59 – 44
❖ المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة بوسكار حسين –بسكرة –	49 – 44
❖ المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي	56 - 50
❖ المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج	59 – 57
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية	63 -59
❖ المطلب الأول: حساب نسب التمويل	60 –59
❖ المطلب الثاني: حساب نسب السيولة	62 – 60
❖ المطلب الثالث: حساب نسب النشاط والمردودية	63 – 62
خلاصة الفصل الثالث	64
خاتمة	68 – 66
قائمة المراجع	74 - 70
الملاحق	-

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات	39
02	الميزانية المالية المقفلة للمؤسسة لسنة 2019 – جانب الأصول –	45
03	الميزانية المالية المقفلة للمؤسسة لسنة 2020 – جانب الأصول –	46
04	الميزانية المالية المقفلة للمؤسسة لسنة 2019 –جانب الخصوم–	47
05	جدول حسابات النتائج للمؤسسة لسنة 2019 / 2020	48- 49
06	الميزانية الوظيفية لسنة 2019	50
07	الميزانية الوظيفية لسنة 2020	50
08	حساب رأس المال العامل الإجمالي واحتياج رأس المال العامل والخزينة الصافية	51
09	حساب نسب الهيكل المالي لسنة 2019 / 2020	52
10	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 / 202	53
11	حساب أنواع رأس المال لسنة 2019/ 2020	54
12	حساب الخزينة لسنة 2019 / 2020	56
13	حساب التمويل الذاتي لسنة 2019 / 2020	56
14	حساب نسب تحليل مستويات جدول حسابات النتائج لسنة 2019/ 2020	57
15	حساب نسب مؤشرات تطور نشاط المؤسسة	58
16	حساب نسب التمويل لسنة 2019 / 2020	59
17	حساب نسب السيولة لسنة 2019 / 2020	61
18	حساب نسب النشاط لسنة 2019 / 2020	62
19	حساب نسب المردودية لسنة 2019 / 2020	63

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الخصائص النوعية للبيانات المالية	06
02	مراحل اتخاذ القرار	26
03	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	44
04	الاحتياج في رأس المال العامل	51
05	أنواع رأس المال	55

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	الميزانية
02	جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة –حسب الوظيفة)
03	جدول تدفقات الخزينة وفق (الطريقة المباشرة – الطريقة غير المباشرة)
04	جدول تغير الأموال الخاصة
05	الميزانية (جانب الأصول – جانب الخصوم) 2019
06	جدول حسابات النتائج 2019
07	الميزانية (جانب الأصول –جانب الخصوم) 2019
08	جدول حسابات النتائج 2020

مـــقـــدمـــة

مقدمة

بالنظر إلى عمق مسارات التطور التاريخي للمحاسبة، وبالعودة إلى كل المراحل التي مرت بها الأنظمة المحاسبية، يمكن ملاحظة أن ذلك يدعم بقوة أطروحة أن البيئة المحاسبية في حالة تغير ميكانيكي، وذلك نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية فلقد شهد العالم في الفترة الأخيرة تطورات سريعة شملت معظم المجالات البيئية التي يعمل فيها النظام المحاسبي.

فللمحاسبة هدف أساسي هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدق تسمح بتشجيع المستثمرين، وتضمن لهم متابعة جديدة لأموالهم فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية، وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة، وقياس كفاءتها، وعن التغيير في الوضعية المالية في مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها، كما يوجد هدف آخر للمحاسبة هو الوصول إلى القوائم المالية وتوفيرها في نهاية كل دورة محاسبية ومالية، هذه القوائم ينبغي أن توفر للمشروع المعلومات الملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين، وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة أساسا بالاستثمار أو الإقراض، مع ضرورة أن تكون هذه القوائم المالية المعبر عنها بوحدة النقد مفهومة للمستثمرين والدائنين الذين يجب أن يكون لديهم إلماما مقبولا بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبية المالية، بالإضافة إلى الرغبة في دراسة تلك القوائم. كما تقوم المحاسبة بتوفير المعلومات المالية المناسبة التي تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية

وفي ضوء التغيرات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، وعملا على تشجيع وجذب الاستثمار وتنشيط سوق رأس المال ودعمها، ويأتي من الضروري توفير أسس ومفاهيم محاسبية موحدة للشركات بكافة أشكالها القانونية ومختلف أحجامها ونشاطاتها، وبالتالي إصدار نظام محاسبي جديد يواكب تلك التطورات، وبما أن البيئة الجزائرية تتفاعل إيجابيا مع البيئة الدولية في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية، فقد حقق هذا التفاعل نتائج إيجابية بصدور النظام المحاسبي المالي، وحسب هذا النظام الجديد فإن لكل مؤسسة تدخل مجال تطبيقه جدول في تبين الكشوف المالية التي تشمل الميزانية وجدول حسابات النتائج وتدفقات الخزينة والملاحق، القواعد والطرق المحاسبية ويوفر المعلومات المكملة للميزانية.

إن كبر حجم المؤسسات وتعددها وانفصال الإدارة عن الملكية، أدت بالقوائم المالية إلى أن تكون غير متحيزة لجهة معينة، مما تتطلب إجراء الدراسات والتحاليل للقوائم المالية للمؤسسة.

تتمتع القوائم المالية بأهمية بالغة لكونها الصورة التي تعكس الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، كما تعتبر القوائم المالية كذلك من مخرجات النظام المحاسبي لأي مؤسسة، وهي وسيلة أساسية لتوصيل المعلومات لمستخدميها حتى تكون هذه القوائم مفهومة وواضحة لكل الأطراف المستخدمة لها لابد أن تعد وفق مبادئ وأسس متعارف عليها دوليا كذلك يجب على المؤسسات أيضا الإفصاح عن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، حتى تكون أكثر فائدة للمستخدمين والأطراف المعينة.

فتعد وتعرض هذه القوائم المالية على أساس مجموعة من المعايير المحاسبية التي تختلف من بيئة إلى أخرى.

حيث يسعى الانسان دائما للحصول على المعلومة التي تساعده في اتخاذ القرار في شتى مجالات الحياة فتجد الشخص الذي يرغب في استثمار مبلغ معين لديه يبحث عن معلومات كثيرة في اتخاذ القرار المناسب في عملية الاستثمار.

ولضمان ذلك تسعى المؤسسة بدراسة تحليل محتوى التقارير المالية بجدية لحاجتها لمعلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات المالية المناسبة، بما يضمن لها تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل التكاليف.

الإشكالية:

من خلال التقديم السابق فإنه يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما هو دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

- ✓ ماهي القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟
- ✓ ما المقصود باتخاذ القرارات وفيما تتمثل مراحله؟
- ✓ ماهي الأسس الواجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية؟
- ✓ كيف تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

وكإجابة مبدئية على التساؤلات المطروحة نضع الفرضيات الجزئية التالية:

- ✓ تتمثل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق.
- ✓ المقصود باتخاذ القر ارهو العملية التي يتم من خلالها الاختيار بين البدائل من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، وتتمثل مراحله في تشخيص المشكلة، جمع البيانات، تحديد البدائل المتاحة وتقويمها، اختيار البديل المناسب لحل المشكلة.
- ✓ عند إعداد القوائم المالية يتطلب أن تقوم المؤسسة باختيار السياسات المحاسبية والتي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية مثلا سياسة الاهتلاك تحدد نوع الاهتلاك المستخدم لإدارة الضرائب
- ✓ تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة من خلال التحليل المالي.

الدراسات السابقة:

حامدي نوح،2012/2011،"القوائم المالية ودورها في اتخاذ القرارات المالية"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة. ومن بين النتائج المتوصل إليها تمثل طريقة اعداد وعرض الجديدة للقوائم المالية للمؤسسة من خلال تحليل المركز والأداء المالي والسيولة المالية لها، كما تمثل القوائم المالية مصدر مهم للمعلومات للمستخدمين من أجل اتخاذ القرارات المالية لكنها لا تلبي جميع احتياجاته من أجل الدراسة والتحليل الشامل من أجل اتخاذ القرار المالي، كما تعتبر عملية تحليل القوائم المالية كشفا لنقاط القوة وضعف المؤسسة.

سنوسي لمياء،2015/2014ن "دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة. ومن بين نتائج الدراسة النظرية القوائم المالية هي قوائم توضح المركز المالي والوضعية المالية لحقوق الملكية للمؤسسة موجهة خصيصا لمختلف مستخدميها لاتخاذ قراراتهم، إذا أعدت بشفافية وصدق، أما في الدراسة التطبيقية توصلوا إلى أن القوائم المالية تعكس الوضعية والأداء المالي للمؤسسة حيث يقوم المسير بعملية التحليل المالي ليستخرج مختلف النسب.

مبروكي مروة، روابحي مسعودة،2020/2019، "دور القوائم المالية المدمجة في اتخاذ القرارات المالية في مؤسسة الاقتصادية"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة. ومن بين نتائج الدراسة النظرية تعتبر من كل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كأدوات من أدوات التحليل المالي للقوائم المالية المدمجة لاتخاذ القرارات السليمة، وعليه لا يمكن معرفة الوضع المالي للمجمع دون استخدام أساليب التحليل المالي، أما النتائج التطبيقية جميع مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تم حسابها كانت إيجابية مما يدل على الأداء الجيد للمجمع خلال الفترة المدروسة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، المنهج الوصفي تم استخدامه في الفصلين النظريين، وذلك عن طريق جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة المدروسة، أما في الفصل الثالث تم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسة حالة في مؤسسة اقتصادية.

أهمية الدراسة:

- تكتسب الدراسة أهميتها من خلال ابراز دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- ابراز دور التحليل المالي عند اتخاذ القرار المالي؛
- إظهار أهمية التحليل المالي في تشخيص نقاط القوة والضعف في تلك القوائم المالية؛

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية؛
- تشخيص مدى تطبيق دور اتخاذ القرارات المالية وذلك استنادا على القوائم المالية؛
- إبراز الدور الذي يحتله التحليل المالي للقوائم المالية في اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط الداخلي للجامعة إلى المحيط الخارجي (الواقع).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** مؤسسة بوسكار حسين للأشغال العمومية الكبرى والري والبناء – بسكرة –
- **الحدود الزمانية:** تتمثل في دراسة القوائم المالية لمؤسسة بوسكار حسين للأشغال العمومية الكبرى والري والبناء – بسكرة–للسنوات 2020/2019

دوافع اختيار الموضوع:

- **المبررات الموضوعية:**
  - مدى مساهمة القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية؛
  - التعريف بالقوائم المالية حسب SCF؛
  - محاولة إضافة مراجع حول هذا الموضوع.
- **المبررات الذاتية:**
  - لارتباط الموضوع بالتخصص في المسار الدراسي؛
  - نظرا لأهمية الموضوع في الحياة المهنية وضرورة معرفته والالمام به.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، حيث يمثل الفصل الأول والثاني الجانب النظري من البحث، أما الجانب التطبيقي فتم تناوله في الفصل الثالث وذلك حسب الخطة التالية:

الفصل الأول يتعلق بعموميات حول القوائم المالية وعرضها حسب النظام المحاسبي المالي وهو مقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث تم تخصيص المبحث الأول لكل ما يخص القوائم المالية (تعريف، المبادئ المحاسبية لإعدادها، أهداف)، أما في المبحث الثاني تكلمنا فيه على خصائص النوعية للبيانات المالية (أهمية، غرض، عوامل) القوائم المالية، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الملاحق.

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم التطرق في المبحث الأولى عموميات حول اتخاذ القرارات من (مفهوم القرار، أنواع القرارات، مراحل اتخاذ القرارات، أهداف اتخاذ القرارات، عوامل اتخاذ القرارات)، أما في

المبحث الثاني فتناولنا فيه القرارات المالية من (مفهوم، أنواع، خصائص)، وفي المبحث الثالث تمثل في مستخدمي القوائم المالية وحاجاتهم من المعلومات وكذا علاقة المعلومات باتخاذ القرار.

أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة التطبيقية (الميدانية) من خلال دراسة حالة لمؤسسة بوسكار حسين للأشغال -بسكرة-وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تمثل في البطاقة الفنية والهيكل التنظيمي للمؤسسة والمبحث الثاني يتعلق بعرض القوائم وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي وتحليل جدول حسابات النتائج أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى التحليل بواسطة النسب المالية.

الفصل الأول: عموميات حول القوائم المالية وعرضها حسب النظام المحاسبي المالي

الفصل الأول: عموميات حول القوائم المالية وعرضها حسب النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

بعد الانتهاء من تحديد وتسجيل وتلخيص العمليات المالية، تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية وذلك من البيانات المحاسبية التي قامت بتلخيصها، حيث تعد القوائم المالية لأية مؤسسة الخطوة الأخيرة في سلسلة الخطوات المحاسبية المالية الهادفة إلى تصنيف وقياس أنشطتها الاقتصادية المختلفة خلال فترة معينة ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها بمساعدتهم في اتخاذ قرارتهم المختلفة باختلاف مصالحهم الحالية أو المستقبلية وعلى الرغم من تعدد وتنوع مصادر المعلومات حول المنشآت الاقتصادية إلا أن القوائم المالية تحتل المركز الأول من بين هذه المصادر.

كما تعتبر القوائم المالية المنتج النهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل المعلومات المالية للشركة ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح أن الوضع المالي لشركة وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة لها ،حيث، تتولى كل مؤسسة إعداد قوائم مالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات إلى المهتمين بوضعية المؤسسة المالية والنتائج التي حققها خلال الفترة والتدفقات النقدية التي دخلت والتي خرجت منها، فمثلا الدائنون يرغبون في معرفة مدى قدرة المنشأة على سداد ديونهم في الوقت المحدد إضافة إلى فوائد تلك الديون.

لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث حيث يتناول كل مبحث على ما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

المبحث الثاني: خصائص البيانات المالية (أهمية، طبيعة وغرض، عوامل) القوائم المالية

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: عموميات حول القوائم المالية

سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية

تعد القوائم المالية أهم مورد للمعلومات بالنسبة للأطراف الداخلية أو الخارجية ونظرا لأهميتها خصص معيار محاسبي دولي لها والمتمثل في المعيار رقم 01 والمعنون "عرض القوائم المالية".

تعرف القوائم المالية على أنها: "وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، إيرادات، المصروفات.... إلخ)". (عبد العال، 2002، صفحة 38)

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالقوائم المالية "أنها عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لمجموعة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قرار ات اقتصادية".

"فالقوائم المالية تضبط تحت مسؤولية مسيري الوحدة مرة كل سنة، وتعد في أجل أربعة أشهر بعد تاريخ انتهاء الفترة باستخدام الوحدة النقدية، وتقدم معلومات تمكن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة وفي حالة تعذر إجراء المقارنة لأي سبب يجب ترتيب وتغيير المعلومات الخاصة بالفترة السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة وتفسر في الملحق". (بن قطيب و حطاب، 2019، الصفحات 8-9).

كما يمكن تعريف القوائم المالية بأنها "مجموعة من الوثائق تحمل معلومات مالية متعلقة بالمؤسسة وفي أشكال محددة (كالميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات في الأموال الخاصة، الملاحق)، وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومة المالية لمختلف مستعمليها الداخليين والخارجيين عند اقفال الحسابات". (نوي، 2008، صفحة 48).

المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية

إن المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ لإعداد القوائم المالية والمقبولة قبولا عاما في التطبيق العلمي ويمكن إيضاح هذه المبادئ في الشكل وتتمثل في:

1) مبدأ التكلفة التاريخية:

إن التكلفة التاريخية أصبحت من المبادئ المقبولة في التطبيق حيث أن القوائم المالية تعد استنادا إليها، حتى أن هذا المبدأ يستمد قوته استنادا إلى مبدأ الموضوعية المحاسبية ومبدأ تحقق الإيراد محاسبيا وخاصية إمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية.

2) تحقق الإيراد:

مع استمرار الوحدة الاقتصادية في نشاطها فإنها تحصل على الإيراد، فهو يمثل تدفق نقدي يؤدي إلى زيادة في أصول المنشأة نتيجة لبيع سلعة معينة أو تقديم خدمة وإن الاعتراف بهذه الإيرادات المكتسبة وإثباتها في السجلات المحاسبية يتحقق في حالة توفر شرطان:

الأول: أن تكون كل العمليات اللازمة لاكتسابها قد تمت بالفعل.

الثاني: أن تكون واقعة التبادل قد تمت بالفعل.

3) مبدأ القابلية (مقابلة الإيرادات بالمصروفات):

تطبيقا لفرض الفترة المحاسبية والمتمثل بتقسيم حياة الوحدة الاقتصادية إلى فترات محاسبية متساوية، يستلزم الأمر نتائج نشاط المنشاة في كل فترة من هذه الفترات وهذا يتم من خلال تخفيض جميع تكاليف تلك الفترة من إيراد المتحقق لنفس الفترة والإيرادات تمثل ما تحصل عليه المؤسسة لقاء ثمن مبيعاتها أو ثمن لخدمة مقدمة للغير أما المصروفات في تمثل تكلفة البضاعة أو الخدمة المقدمة.

4) مبدأ الإفصاح:

إن هذا المبدأ له أهمية كبيرة ويعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تساهم بفعالية في إعطاء قيمة مهمة للمعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية وأن الإفصاح يتمثل لإظهار كل المعلومات التي لها تأثير في اتخاذ قرار معين يتعلق بالمؤسسة. (يحي التكريتي و وآخرون، 2007، الصفحات 28-31)

5) مبدأ ثبات وحدة النقد:

تعتمد المحاسبة على وحدة النقد الوطني أساسا لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي تهم المحاسب، ويفترض أن تتصف وحدة النقد بالثبات وذلك لتكوين المعلومات القابلة للمقارنة والقابلة لإجراء العمليات الحسابية بصورة موضوعية، وألا تتغير بمرور الزمن أو بتغيير الأوضاع الاقتصادية.

6) مبدأ الحفاظ على الطرائق المحاسبية:

ينبغي المحافظة على استعمال نفس طرائق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.

7) مبدأ القيد المزدوج:

ويشترط القيد المزدوج في كل عملية تسجيل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الأولى، ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الثانية ويشترط التوازن في الحسابات وذلك لكل عملية.

8) مبدأ استقلالية الدورات:

ويقصد بهذا المبدأ تحديد نتيجة كل دورة محاسبية تكون مستقلة عن الدورات السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحميل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.

9) مبدأ الحيطة والحذر:

وفقا لهذا المبدأ ينبغي تحميل السنة المالية بكافة التكاليف الفعلية والمحتمل وقوعها والأخذ فقط بالإيرادات الفعلية وعدم الاعتراف بالإيرادات المتوقعة إلا عند تحقيقها بشكل فعلي.

10) مبدأ الصورة الصادقة:

أي ينبغي أن تكون القوائم المالية المقدمة ممثلة في صدق العمليات والأحداث المالية التي وقعت في المؤسسة، كما ينبغي أن تكون صادقة بعيدة عن التوقع والتحيز وتعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة. (مخلخل ، 2020/2019، الصفحات 111-112)

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية

تهدف البيانات المالية إلى توفير معلومات حول:

- المركز المالي للشركة؛
- والأداء المالي للشركة؛
- والتغييرات في الوضع المالي للشركة.

وهذه المعلومات تفيد المستخدمين المختلفين في اتخاذ قراراتهم. (القاضي و الريشاني، 2012، صفحة 72)

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية سواء كانت تخص الوحدات التجارية أو غير التجارية في: (شناي، 2016/2015، الصفحات 18).

- توفير المعلومات الخاصة بالوضعية المالية، الأداء، وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة لمستخدمي التقارير المالية التي تمكنهم من تقييم وأخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية؛
- إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بطريقة تساعد المؤسسة على إخلاء مسؤوليتها؛
- يجب أن تفصح القوائم المالية عن المعلومات اللازمة لخدمة المجالات الآتية: تقييم الأداء والمركز المالي، تقييم التمويل والاستثمار، وأخيرا تقديم مدى التقيد بالحدود والقوانين واللوائح المنظمة.

المبحث الثاني: الخصائص النوعية للبيانات المالية وأهمية القوائم المالية

المطلب الأول: الخصائص النوعية للبيانات المالية

هي الخصائص أو الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في البيانات المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية للبيانات المالية بما يلي:

الشكل رقم (01): الخصائص النوعية للبيانات المالية

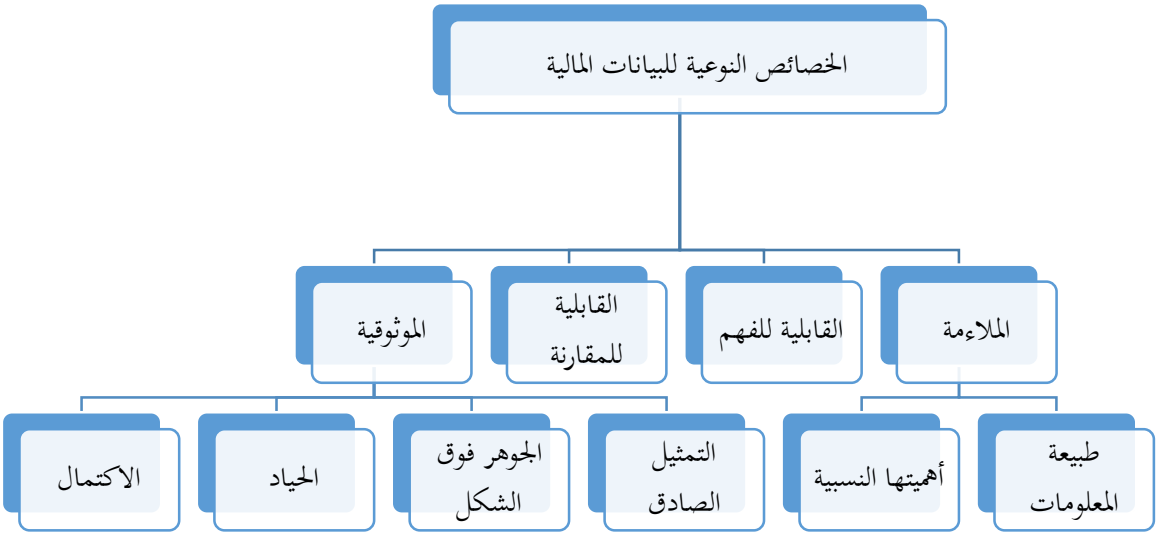

المصدر: من إعداد الطالبتين

الملاءمة:

أي ملاءمة البيانات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات المستخدمين (تقييم الأحداث الماضية والحضرة والمستقبلية أو تأكيد تقييماتهم الماضية أو تصحيحها)، والتنبؤ بقدرة الشركة في استغلال الفرص ومقاومة الأوضاع المعاكسة، والدور التأكيدي للبيانات المالية فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية (تداخل)، وتستخدم معلومات المركز المالي السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى، وتتأثر ملاءمة المعلومات ب:

- ✓ طبيعة المعلومات.
- ✓ وأهميتها النسبية.

القابلية للفهم:

أي قابلية البيانات المالية للفهم من قبل المستخدمين، وذلك مع افترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة، والرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة لملاءمتها لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المختلفين.

القابلية للمقارنة:

أي مقارنة القوائم المالية للشركة مع مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء(الاتساق)، ومقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة من اجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، واعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية وأي تغييرات فيها وآثار هذه التغييرات، ويجب ألا تتضارب الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم الاتساق وألا تصبح عائقا لإدخال معايير محاسبية مطورة.

الموثوقية(المصداقية):

أي تكون المعلومات دقيقة وخالية من الأخطاء والتحيز، ويمكن أن تكون المعلومات ملاءمة ولكن غير موثوقة، وهذا يعود على درجة دقة تلك المعلومات وتوقيت إصدارها.

أ. مكونات الموثوقية:

تتكون خاصية الموثوقية من المكونات التالية:

- التمثيل الصادق؛
- الجوهر فوق الشكل؛
- الحياد؛
- الحذر؛
- الاكتمال.

ب. القيود على المعلومات الملاءمة والموثوقة:

تتأثر الملاءمة والموثوقية بما يلي:

- التوقيت المناسب. ولو أدى ذلك إلى التضحية النسبية بدقة المعلومات.
- الموازنة بين التكلفة والمنفعة.
- الموازنة بين الخصائص النوعية.

- الصورة الصحيحة والعادلة/ التمثيل العادل. (القاضي و الريشاني، 2012، الصفحات 75-82)

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية

يمكن ابراز أهمية القوائم المالية في ثلاث عناصر رئيسية: (حواس، 2008، الصفحات 182-183)

1) **أداة اتصال:**

فمهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي بذلك:

- وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك...إلخ؛
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

2) **وسيلة في تقييم الأداء:**

حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة؛
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

3) **وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة:**

تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل: الموردين، العملاء، والبنوك في توجيه مستقبل علاقاتهم معها.

المطلب الثالث: غرض القوائم المالية والعوامل التي تؤثر فيها

الفرع الأول: غرض القوائم المالية

نشرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية سنة 1989. إطار العمل المفاهيمي لها بعنوان" إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية". لقد أشار مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى أن الغرض من هذا الإصدار هو تقديم المفاهيم التي يستند إليها إعداد وعرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين من خلال: (حلوة حنان، 2009، الصفحات 32 – 35).

- مساعدة المجلس في تطوير المعايير المحاسبية مستقبلا؛
- الدعوة للتوفيق بين معايير المحاسبية؛
- مساعدة واضعي المعايير القومية؛
- مساعدة معدي القوائم في تطبيق معايير المحاسبية الدولية؛
- مساعدة المستخدمين في تفسير القوائم المالية المعدة تماشيا مع المعاير الدولية؛
- مساعدة المراجعين (المدققين في تشكيل رأى حول ما إذا كانت القوائم المالية تتماشى مع المعايير.

الفرع الثاني: العوامل التي تؤثر في القوائم المالية

هناك الكثير من العوامل التي تؤثر على القوائم المالية ونذكر أهمها وأبرزها المتمثلة في: (حواس، 2008/2007، الصفحات 179 – 180).

النظام الاقتصادي القائم: يؤثر النظام الاقتصادي على القوائم المالية في الدول الغربية، حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبي في توفير المعلومات لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين وغيرهم. بينما يقوم نظام المحاسبة في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برنامج التنمية وخططها لإعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

أثر الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية: حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة لشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك. هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة، كما تقوم الهيئة المشرفة على سوق الأوراق المالية بإنجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة على القوائم المالية لشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

أثر تدخل الدولة: تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والقوائم المالية والمعلومات المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة ومصروفاتها ومراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم في الدولة والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

التضخم وارتفاع الأسعار: حيث إن انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من الدول إلى إعادة النظر في التقارير المالية لشركات المساهمة في هذه الدول وإعدادها على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي

حيث قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الميزانية وجدول حسابات النتائج

يحتوي هذا المطلب على الميزانية وجدول حسابات النتائج.

الفرع الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي)

أولا: تعريفها:

تعرف على أنها "جدول ذو جانبين، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة وبالجانب الأيسر خصومها، أو هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد". (عطية، 2010، صفحة 10)

تعتبر الميزانية العمومية لقائمة الرئيسة المعبرة عن المركز المالي للمنشأة خلال فترة زمنية معينة وذلك لما تحويها من معلومات وبيانات تفصيلية عن محتوياتها المتكونة من الأصول(الموجودات) والخصوم (المطلوبات) وحقوق المساهمين (رأس المال) ومن خلال المعادلة المعروفة باسمها أي معادلة الميزانية العمومية لطرفيها على النحو التالي:

الأصول = الخصوم + حقوق المساهمين

وتعتبر الميزانية العمومية القائمة الرئيسية ضمن القوائم المالية لما تشكلها من توضيح الصورة التي عليها نشاطات وفعاليات المنشاة الاقتصادية ضمن فترة معينة محددة بكل أقسامها وفروعها. وتختلف بنودها (طبيعة الحسابات الظاهرة في الميزانية) حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومتطلباتها، والاهم من ذلك فإن هناك معيار متعارف عليه لتصنيف وتبويب الحسابات الظاهرة في الميزانية بالرغم من اختلاف التسميات والتقسيمات وحسب درجة سيولتها فيبدأ في الجانب الأيمن بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة إلى أن ينتهي بالأصول الثابتة. ونفس الحال في الجاني الأيسر من الميزانية حيث يبدأ بالخصوم سريعة السداد فالتي تليها وهكذا وتنتهي بحقوق المساهمين كرأس مال والاحتياطات والأرباح المحجوزة. (النعيمي، الساقي، سلام، و موسى، 2008/2007، صفحة 71)

كما تعرف أيضا بأنها: "بيان يوضح الوضع المالي للمنشأة في أي لحظة زمنية معينة، وقد يختلف الوضع بين فترة زمنية وأخرى".

"ويظهر في الجانب الأيمن من الميزانية الموجودات، بينما يوضح الجانب الأيسر المطلوبات وحقوق الملكية ولابد من جانبي الميزانية أن يتوازنا وعلى النحو التالي": (علي، 2008، صفحة 42)

الموجودات= المطلوبات + حقوق الملكية

ثانيا: عناصرها: تنقسم الميزانية إلى قسمين:

الأصول: تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، وتسمى عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعته، فإنها تشكل أصولا جارية وهي:

الأصول غير الجارية: تحتوي الأصول غير الجارية على ما يأتي:

- ✓ الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية؛
- ✓ الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الأشهر الأنثى عشر ابتداء من تاريخ الإقفال.

الأصول الجارية:

- ✓ الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية (النشاط) التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة؛
- ✓ الأصول التي تتم حيازتها لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا
- ✓ السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

الخصوم: تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، وتصنف إلى ما يلي:

رؤوس الأموال الخاصة: تمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الأموال الخاصة، أو الرأسمال المالي فائض الكيان عن خصومه الجارية وغير الجارية.

الخصوم غير الجارية: تشمل الخصوم غير الجارية جميع عناصر الخصوم التي لا تمثل خصوما جارية، وتشمل هذا النوع أيضا الخصوم ذات المدى الطويل والتي تنتج عنها فوائد حتى وان كان تسديدها سيتم خلال الشهور الاثني عشر الموالية لتاريخ إقفال السنة المالية إذا كان:

- ✓ استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشر شهرا.
- ✓ الكيان ينوي إعادة تمويل الالتزام على المدى الطويل؛

وكانت هذه النية مؤكدة باتفاق إعادة تمويل أو إعادة جدولة للمدفوعات النهائية تثبت قبل تاريخ إقفال الحسابات.

الخصوم الجارية: تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

- ✓ يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛
- ✓ أو يجب تسديدها خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ الاقفال. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 28-29)

وشكل الميزانية موجود في الملحق رقم (1)

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج

أولا: مفهومه: هو" بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل او السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة". (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 24)

كما يعرف أيضا هو "عبارة عن كشف يتضمن غير إيرادات ومصروفات المشروع عن فترة مالية سابقة، ونتيجة هذه القائمة تكون صافي ربح إذا كان مجموع الإيرادات فيها أكبر من مجموع المصروفات، وتكون صافي خسارة إذا كان مجموع المصروفات فيها أكبر من مجموع الإيرادات". (حلوة حنان، الحارس، و أبوجاموس، 2004، صفحة 125)

ثانيا: عناصر جدول حسابات النتائج: ينقسم إلى ما يلي:

المنتوجات: هي زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مداخيل أو زيادة في الأصول أو انخفاض في الخصوم التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة.

الأعباء: هي انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخروجات أو انخفاض أصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات الى المساهمين في الأموال الخاصة. ويشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع، الأجور والاهتلاكات.

النتيجة الصافية: تساوي النتيجة الصافية للسنة المالية الفارق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ما عدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات، وتمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات على الأعباء، وتمثل خسارة في الحالة العكسية. (بن خليفة، 2018/2017، صفحة 51)

رابعا: المعلومات الواجب توفرها على الأقل في حسابات النتائج:

المعلومات الدنيا المقدمة في حسابات النتائج:

- ❖ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسة الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

- ❖ منتجات الأنشطة العادية؛
- ❖ المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- ❖ أعباء المستخدمين؛
- ❖ الضرائب والرسوم والتسديد المماثلة؛
- ❖ المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- ❖ المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- ❖ نتيجة للأنشطة العادية؛
- ❖ النتيجة الغير العادية (منتجات وأعباء)؛
- ❖ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- ❖ النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة لشركات المساهمة.

في حالة حسابات النتائج المدمجة:

- ❖ حصص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
- ❖ حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

المقاصة في حسابات النتائج:

- ❖ تتم المقاصة بين عناصر المنتوجات والاعباء، ويقدم الرصيد الصافي في حسابا النتائج.
- ❖ إذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها محل المقاصة.
- ❖ إذا كانت عن مجموع معاملات أوحوا دث متجانسة أو مماثلة وكانت أهميتها وطبيعتها أو تأثيرها لا تتطلب إعلاما منفصلا.
- ❖ إذا كان مثل تلك المقاصة يفرضا التنظيم أو يأذن بها.

خامسا: الشكل القانوني لجدول حسابات النتائج:

حسب النظام المحاسبي المالي يوجد نوعين لعرض جدول حسابات النتائج هما:

1. جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة؛
2. جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

حيث وضع المشرع الجزائري نماذج للقوائم المالية يجب التقيد بها، ونموذج حساب النتائج في الملحق رقم (2). (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 24-25)

المطلب الثاني: جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة

حيث يتناول هذا المطلب جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة.

الفرع الأول: جدول تدفقا ت الخزينة

أولا: تعريف جدول تدفقا ت الخزينة:

هناك عدة تعارف لجدول تدفقات الخزينة، وأبرزها:

تعريف01: جدول تدفقات الخزينة هو" ذلك الجدول الذي يتم عرضه من أجل تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية".

تعريف 02: كما يعرف أيضا "الجدول الذي يبرز الحركة التي تبين إدخال وإخراج السيولة إذ يسمح بإظهار أسباب تغيير الخزينة ومكونات هذا التغير بأسلوب مفصل". (دردوري، 2014)

تعريف 03: هي "القائمة التي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية". (الأزهر ، 2009، صفحة 134)

تعريف 04: "هو جدول يشرح كيفية تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة، ومساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة". (زغيب و بوشنقير، 2010، صفحة 136)

تعريف05: "وهي القائمة المالية الرابعة التي تصدر عن الشركات، ولقائمة التدفقات النقدية تسميات أخرى مثل قائمة مصادر واستخدامات الأموال أو قائمة التغير في المركز المالي. ويمكن تعريف هذه القائمة بأنها "بيان يظهر التغيرات في القيم النقدية للنشاطات التشغيلية والاستثمارية للشركة خلال فترة زمنية معينة". (علي، 2008، صفحة 51).

ثانيا: عناصر قائمة التدفقات الخزينة: تتمثل في الأنشطة التالية:

1. **الأنشطة التشغيلية**: وهي التدفقات النقدية الناتجة من بيع وشراء السلع.
2. **الأنشطة الاستثمارية**: وهي التدفقات النقدية الناتجة من بيع وشراء الأصول الثابتة وكذا الاستثمارات في الديون والملكية في الشركات الأخرى.
3. **الأنشطة الاستثمارية**: وهي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد تمويل للأصول سواء من القروض أو إصدار الأسهم. (مصطفى الدهراوي، 2007، صفحة 156)

ثالثا: المعلومات التي يقدمها جدول تدفقات الخزينة:

يعرض جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصادرها:

- ❖ التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية؛
- ❖ التدفقات التي تولدها الأنشطة الاستثمارية؛
- ❖ التدفقات الناشئة عن الأنشطة التمويلية؛
- ❖ تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار والتمويلية. (الجريدة الرسمية، 2009، صفحة 26)

رابعا: عرض قائمة التدفقات النقدية:

ولقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض قائمة تدفقات الخزينة وذلك كما يوضحه الجدولين في الملحق رقم (3). (شناي، 2008، الصفحات 54).

1) **جدول التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة:** ترتكز الطريقة المباشرة على:

- ✓ تقييم الفصول الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية (الزبائن، الموردين، الضرائب...) قصد الحصول على تدفق مالي صاف؛
- ✓ تقريب ومقارنة هذا التدفق المالي الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعينة.

2) **جدول التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة:** تقوم الطريقة غير المباشرة على:

- ✓ تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:
- ✓ آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الإهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين، ...)؛
- ✓ التفاوتات أو التسويات (الضرائب المؤجلة)؛
- ✓ التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدا.

الفرع الثاني: جدول تغير الأموال الخاصة:

أولا: تعريفه

هي قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على الأموال الخاصة خلال دورة محاسبية معينة، وتزداد الأموال الخاصة بالأرباح وتنقص بالخسائر الناتجة عن نشاط الاقتصادي للمؤسسة كما تنقص بتوزيع حصص الأرباح. (بن ربيع، 2015، صفحة 40)

كما يعرف أيضا:" جدول يشكل تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية". (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 26-27)

كما يمكن تعريفها على أنها: "تبين لنا هذه القائمة التغيرات الحاصلة في حقوق الملكية الخاصة بالمساهمين". (مرازقة و بوهرين ، صفحة 9)

ثانيا: المعلومات الواجب توفرها في جدول تغير الأموال الخاصة:

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المنتوجات والاعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية. (الجريدة الرسمية، 2009، الصفحات 26-27).

ثالثا: الشكل النموذجي لقائمة التغيرات في الأموال الخاصة:

يمكن توضيح الشكل النموذجي لقائمة التغيرات في الأموال الخاصة كما هو موضح في الملحق رقم (4)

المطلب الثالث: الملاحق

أولا: تعريفه

يتضمن الملاحق على وجه الخصوص القواعد والطرق المحاسبية التي تسمح بفهم الميزانية، زيادة على معلومات تكميلية (حيث ان كل معيار دولي يحدد ويعرف مستوى المعلومات الواجب تقديمها في الملحقات). (معتصم، دون تاريخ، صفحة 5)

يضم ملحق الكشوف المالية ا لمعلومات التي تكتسي طابعا هاما، والتي من شأنها فهم المعلومات والاحداث الواردة في الكشوف المالية. (علاوي، 2010، صفحة 185)

ثانيا: محتوى ملحق القوائم المالية:

يشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

1) القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (المطابقة للمعايير موضحة وكلها مفسرة ومبررة)؛

2) مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة تدفقات أموال الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة؛

3) المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها، طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛

4) المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة صادقة. (بودهان، 2010، صفحة 104)

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل عموميات حول القوائم المالية وعرضها وفق SCF

حيث تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين إدارة الضرائب.... الخ. إضافة لاستغلالها من طرف الوحدة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة، وتشمل مخرجات النظام المحاسبي.

كما تعتبر القوائم المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج أعمال المؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، لذا يجب أن تفي المعلومات المقدمة في تلك القوائم باحتياجات أصحاب المؤسسة مما يساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر قدرة في تنمية المؤسسة ومما ينعكس إجابا على تنمية الاقتصاد الوطني.

وتبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة، وما حققته من نتائج.

الفصل الثاني: اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

تعتبر عملية اتخاذ القرارات الإدارية من المهام الجوهرية والوظائف الأساسية للمدير، كما إن مقدار النجاح الذي تحققه أية مؤسسة يتوقف في المقام الأول على قدرة وكفاءة القادة الإداريين وفهمهم للقرارات الإدارية، ومن أهم هذه القرارات نجد القرارات المالية، بحيث تشكل القرارات المالية أحد الحلول الممكنة لتمثيل وتحقيق غرض ما في مواجهة موقف معين يتعلق بالجانب المالي للمؤسسة، وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة.

ولكي تستطيع المؤسسة معرفة مدى بلوغ أهدافها بكفاءة وفعالية فهي بحاجة إلى تحسين وضعها المالي باستمرار وتعديل الانحراف في قراراتها المالية، باستخدام التحليل المالي للقوائم المالية وكذا اكتشاف نقاط القوة والضعف، حسب ظروف المؤسسة.

ولتقديم صورة واضحة عن عملية اتخاذ القرار في المؤسسة. سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرار

المبحث الثاني: القرارات المالية

المبحث الثالث: علاقة القوائم المالية باتخاذ القرارات

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرار

نتناول في هذا المبحث على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم وأنواع القرار

الفرع الأول: مفهوم القرار

يوجد العديد من التعريفات لعملية اتخاذ القرارات التي تناولها العديد من كتاب الإدارة، بحيث أصبح لكل منهم مفهومه الخاص بالنسبة لهذه العملية وفي هذا المجال سيتم عرض بعض هذه التعريفات كالآتي:

أولا: يعرف على أنه "عملية عقلانية رشيدة تتبلور في الاختيار بين البدائل المتعددة بما يتناسب مع الامكانيات المتاحة والأهداف المطلوبة". (الصيرفي، 2003، صفحة 60)

ثانيا: ويعرف أيضا على أنه: "عملية هادفة، تتضمن المفاضلة بين مجموعة من البدائل، واختيار البديل الأنسب لمواجهة موقف ما، أو حل مشكلة ما، أو الوصول والى غاية محددة". (بدر و الصباغ، 2020، صفحة 212)

ثالثا: ويعرف على أنه: "عمل نهائي يصدر من سلطة إدارية عامة، بإرادتها المنفردة لإحداث آثار قانونية معينة". (رابح سرير، 2012، صفحة 22)

الفرع الثاني: أنواع القرار

تتعدد أنواع القرارات التي يتخذها المديرون، ويمكن توضيح هذه الأنواع من القرارات فيما يلي:

أولا: أنواع القرارات وفقا لوظائف الإدارة:

ترتبط هذه القرارات بالوظائف الإدارية التي يمارسها المديرون بحيث يمكن التمييز بين الأنواع التالية من القرارات:

أ) **القرارات الخاصة بوظيفة التخطيط:** تتعدد أنواع القرارات الخاصة بعمليات التخطيط ومن أهمها القرارات الخاصة بالأهداف والسياسات والقواعد والإجراءات والبرامج الزمنية اللازمة لسير العمل... وغير ذلك من القرارات التخطيطية؛

ب) **القرارات الخاصة بوظيفة التنظيم:** مثل القرارات الخاصة بتحديد شكل الهيكل التنظيمي وطرق وأسس التنظيم المختلفة، وبيان نوع الأنماط السائدة في هذا الهيكل، وغير ذلك من القرارات التنظيمية؛

ج) **القرارات الخاصة بوظيفة التوجيه:** مثل القرارات الخاصة بإرشاد المرؤوسين في تنفيذ الأعمال الموكلة إليهم، وتحديد أنواع وشكل الاتصالات ووسائلها المختلفة وتحديد كيفية رفع الروح المعنوية عند المرؤوسين، وغير ذلك من القرارات الخاصة بوظيفة التوجيه؛

د) **القرارات الخاصة بوظيفة الرقابة:** مثل القرارات الخاصة بتحديد المعايير أو المقاييس الرقابية، وقياس النتائج أو تصحيح الانحرافات، وكذلك تحديد أدوات الرقابة وأساليبها المختلفة، وغير ذلك من القرارات الرقابية. (عواد، 2013، الصفحات 100-101)

ثانيا: أنواع القرارات وفقا للوظائف الأساسية المنظمة:

ويمكن تصنيف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية:

أ. **قرارات تتعلق بالعنصر البشري:** وتتضمن القرارات التي تتناول مصادر الحصول على الموظفين، وطرق الاختيار والتعيين، وكيفية تدريب العاملين، أسس تحليل وتوصيف الوظائف، وأسس دفع الاجور والحوافز، وطرق الترقية، وكيفية معالجة الشكاوى والتأخير والغياب ودوران العمل، وعلاقة المنظمة بالنقابات والاتحادات العمالية والمؤسسات ذات العلاقة بالعنصر البشري، وغير ذلك؛

ب. **قرارات تتعلق بالوظائف الادارية ذاتها:** كالقرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، والاجراءات الواجب اتباعها، والسياسات، وبرامج العمل، وقواعد اختيار المديرين وتدريبهم وترقيتهم وفصلهم، وأساليب التحفيز، وأساليب الاتصال، والمعايير الرقابية، والنمط القيادي الملائم، والمركزية واللامركزية، وتقارير المتابعة...الخ؛

ج. **قرارات تتعلق بالإنتاج:** وتتضمن القرارات الخاصة باختيار موقع المصنع، وأنواع الآلات المستخدمة، وكيفية الحصول عليها، وتصميم المصنع الداخلي، وطريقة الانتاج، ومصادر الحصول على المواد الخام، والتخزين وحجمه، وطرق دفع أجور العمال...الخ؛

د. **قرارات تتعلق بالتسويق: وتشمل** هذه المجموعة من القرارات تلك الخاصة بنوعية السلعة التي سيتم بيعها وأوصافها، والأسواق التي سيتم التعامل معها، ووسائل الدعاية والاعلان الواجب استخدامها لترويج السلعة، وبحوث التسويق، ووسائل نقل وتخزين المنتجات، وخدمات البيع...الخ؛

هـ. **قرارات تتعلق بالتمويل:** كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة، وطرق التمويل، ومعدلات الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها...الخ. (كنعان، 2007، الصفحات 249-250).

ثالثا: أنواع القرارات من حيث المستويات الادارية

وفق هذا المعيار تصنف القرارات إلى الأنواع التالية:

أ. **القرارات الاستراتيجية:** عادة ما تكون مدة هذه القرارات أكثر من خمسة سنوات، أي أنها تتخذ على المدى الطويل، ولذلك فهي من اختصاص الادارة العليا، نظرا لأهمية هذه القرارات للمؤسسة فهي تحتاج إلى دراسة وتركيز شديد، لاسيما أنها تعتمد على التوقعات طويلة المدى والأخذ بعين الاعتبار العديد من المتغيرات الداخلية والخارجية؛

ب. **القرارات الادارية:** تتمثل في القرارات الداخلية للمؤسسة، وتكون مدتها أقل من خمسة سنوات وأكثر من سنة، أي يتم اتخاذها على مستوى الادارة الوسطى، وتهتم هذه القرارات ببنية المؤسسة، تنظيمها، الحصول على الموارد الضرورية...إلخ؛

ج. **القرارات العملية:** ترتبط هذه القرارات بالإدارة التنفيذية، تتم على مستوى المدى القصير (أقل من سنة) وتتكرر باستمرار، لذلك فإن درجة عدم التأكد المرتبطة بها ضعيفة، وتتمثل في قرارات استغلال وتسيير عادي للمؤسسة، والهدف منها تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الادارة، وتتضمن توزيع المهام بين مكونات المؤسسة، تخطيط العمليات، تسيير النشاطات، ومراقبة العمليات الروتينية...إلخ. (عفيفي، 2014، الصفحات 235-236)

رابعا: أنواع القرارات من حيث توفر المعلومات:

ويمكن تصنيف القرارات وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

أ. **القرارات المؤكدة:** تفترض القرارات المؤكدة أن لدى المدير متخذ القرار معلومات تامة ومؤكدة عن كل بديل من البدائل المتاحة؛

ب. **القرارات ذات المخاطرة:** تفترض أن المدير متخذ القرار يعلم احتمالات حدوث النتائج لكنه لا يعلم أي من هذه النتائج سوف تحدث؛

ت. **القرارات غير المؤكدة:** تفترض أن المدير متخذ القرار يعلم بكل النتائج المحتملة، ولكنه لا يعلم باحتمالات حدوث هذه النتائج. (العزاوي، 2007، الصفحات 21-22)

خامسا: أنواع القرارات من حيث التصنيف:

يمكن تصنيف القرارات وفق هذا المعيار إلى نوعين:

أ- **القرارات المبرمجة:** تتمثل في تلك القرارات التي تعالج مواقف شبه يومية متكررة، بأسلوب نمطي وفقا لقواعد مصممة مسبقا، ومثل هذه القرارات لا تكلف جهدا كبيرا في جمع المعلومات ووضع البدائل والاختيار بينهما، وتكون درجة البرمجة تامة عندما يتخذ القرار أوتوماتيكيا. ومن أمثلة هذه القرارات الخاصة: مستلزمات الانتاج، صرف الأجور، الترقيات بالأقدمية...إلخ. (غول، 2008، صفحة 164)

ب-**القرارات غير المبرمجة:** هي تلك القرارات الأساسية طويلة المدى التي لا يمكن جدولتها وفقا لأسلوب معين نظرا لكون موضوعاتها جديدة وغير متشابهة، وهي تؤثر على أعمال المؤسسة لفترة طويلة، لذلك فإن الأخطاء التي تحصل عند اتخاذها تكون باهضة التكاليف، ولهذا يتطلب اتخاذ مثل هذه القرارات جهودا كبيرة ووقت طويلا. (عباس، 2011، الصفحات 119-121)

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار

من خلال معلوماتنا لاتخاذ القرار نلاحظ أننا نمر بمجموعة من المراحل والتي اتفق الكثير من الباحثين على تصنيفها إلى ما يلي: (قرامز، 2016 - 2017، الصفحات 28-31)

الفرع الأول: مرحلة تشخيص المشكلة

وتتمثل في التعرف على المشكل الحقيقي وتحديده وصياغته وتحديد أسبابه باعتبارها أهم خطوة لمساعدتنا على اتخاذ القرار. فالمشكلة تعبر عن الخلل المتواجد نتيجة لاختلاف في الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها، أو هي الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يحدث، كما أنها وبتعبير أخر عبارة عن متغير أو مجموعة من المتغيرات الداخلية أو الخارجية التي تؤثر على مستوى أداء المنظمة الذي يؤثر بدوره على الوصول إلى الأهداف المحددة لها.

قد تختلف هذه المشاكل فمنها ما يتصل بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه وهي نشاط المنظمة ككل التي قد تكون روتينية يتكرر حدوثها بذات شكلها وموضوعها، وقد تكون متعلقة بتصريف شؤون العمل وتسيير خطواته ومنها المشاكل المتعلقة بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المنظمة وتحقيقها لأهدافها ومستقبلها، ومنها المشاكل الراجعة إلى ضعف عملية التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة كما قد تكون راجعة إلى صعوبة التنبؤ بالظروف البيئية المحيطة بالمنظمة.

الفرع الثاني: مرحلة تحليل المشكلة

بعد التعرف على المشكلة وتحديدها تأتي مرحلة تحليلها، حيث تقتضي هذه المرحلة تصنيف هذه المشكلة يعني تحديد طبيعتها، حجمها، مدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها. فالمشاكل المالية التي تواجه الإدارة المالية قد تظهر من خلال نقص مصادر التمويل مثلا.

لكن عند تحليلها ومحاولة الوصول إلى أسباب حدوثها قد تظهر مشاكل فرعية أو ثانوية مؤثرة على المشكل الرئيسي محل الدراسة والتحليل، والسبب الرئيسي لنقص مصادر التمويل، قد يكون نتيجة لأسباب أخرى أثرت على الهيكل التمويلي للمنظمة، فالوصول إلى أسباب المشكل ودوافع حدوثها يتوقف على المعلومات الواجب جمعها والحصول عليها من مختلف المصادر، منها معلومات أولية متعلقة بالمشكلة ذاتها إلى جانب معلومات أخرى تستخدم لأغراض التخطيط كالمعلومات المحاسبية مثلا، كما أن هذه المعلومات تخضع هي الأخرى للفحص والتدقيق حتى لا تؤدي إلى انحراف متخذي القرار عن الهدف المراد الوصول إليه.

ومن الطرق التي تساعد على تحليل المشكلة نجد:

- ✓ تحديد الحدود الخاصة بالمشكل والذي يعني أن يحدد المدير بدقة العناصر التي تحتويها المشكلة؛
- ✓ فحص كل الظروف التي تغيرت وأدى التغير فيها إلى ظهور المشكل؛
- ✓ تحليل المشكلة الكبيرة إلى عدد من المشاكل الفرعية؛
- ✓ تركيز الجهود على المشكلة والعناصر التي يمكن السيطرة عليها.

الفرع الثالث: مرحلة تحديد البدائل الممكنة:

البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة، والمعلومات التي تم جمعها من أجل تحليل المشكلة المطروحة أمام متخذي القرار تساعدهم كثيرا ليس فقط للوقوف على أسباب المشكلة بل تطرح أمامهم مجموعة من الحلول، لأنه نادرا ما نجد حلا واحدا للمشكلة وإلا لما اعتبرت مشكلة في حد ذاتها،

فإذا توصلت إدارة المؤسسة مثلا إلى أن سبب نقص الأرباح يعود إلى سعر المنتوج المرتفع بالنسبة لما هو معروض في السوق من قبل المنافسين الآخرين، فهي هنا أمام مجموعة من الحلول، إما أن تلجأ إلى تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال زيادة عدد الوحدات المنتجة باستعمال وسائل حديثة، أو قد تلجأ إلى تقليص عدد العمال وإما بمحاولة تحسين صورة المنتوج من خلال وضع علامة تجارية والتأثير بها على المستهلك من خلال الدعاية مع الاقتصار على فئة من المستهلكين...إلخ. وتتطلب عملية تحديد هذه البدائل من الإدارة أن تكون لها القدرة على إيجاد الحلول انطلاقا من المعلومات المتوفرة لديها ومن تجارب سابقة لها أو لمؤسسة مماثلة.

الفرع الرابع: مرحلة اختيار أحسن البدائل

تعتبر عملية الاختيار النهائي من بين البدائل المتاحة لحل المشكلة، من أهم خطوات ومراحل عملية اتخاذ القرار، فيستند هنا متخذ القرار على مدى نجاح النتائج المرجو تحقيقها، والتكلفة وكذا المخاطر وسرعة تحقيق الأهداف، مع مراعاة توافر الموارد اللازمة والظروف الملائمة.

تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل عملية اتخاذ القرار وأكثرها تعقيدا، وترجع صعوبة هذه المرحلة إلى كونها تتطلب مجهودا فكريا من متخذ القرار لإجراء الموازنة والتقديم لمزايا وعيوب كل بديل من البدائل المتعددة المقترحة.

وللتغلب على هذه الصعوبات هناك مجموعة من الوسائل التي تساعد متخذ القرار على اختيار البديل الأمثل والتي نوردها فيما يلي:

- المفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الأمثل وفقا لمعايير واعتبارات موضوعية، وهذا يتطلب من متخذ القرار التعقل وعدم الاندفاع، وألا يترك الاعتبارات الشخصية تتحكم في سلوكه عندا اختيار البديل؛
- الاستعانة والاسترشاد بآراء الخبراء والمستشارين والمتخصصين من داخل المنظمة وخارجها؛
- ترتيب وتبويب البدائل المقترحة للحل والمرفوعة للمدير متخذ القرار؛
- استعانة متخذ القرار ببعض الأساليب والأدوات الرياضية الحديثة لاختيار البديل الأفضل أي الاعتماد على الدقة في اتخاذه للقرار.

الفرع الخامس: مرحلة تنفيذ القرار والمتابعة

تعتبر مرحلة تنفيذ القرار آخر مرحلة من مراحل عملية اتخاذ القرار مع المتابعة من أجل التأكد من صحته وسلامته، حيث يقوم متخذ القرار بإعطاء أوامر تنفيذ ما توصل إليه رفقة الفريق الإداري، وعملية التنفيذ تكون جماعية حيث تسند إلى كل قسم من أقسام المؤسسة مهمة تنفيذ جزء من أجزاء القرار وتحسيسهم بمسؤولية العمل الجماعي وبأن النتائج المحققة هي في صالح الجميع.

الشكل رقم (02): مراحل اتخاذ القرار

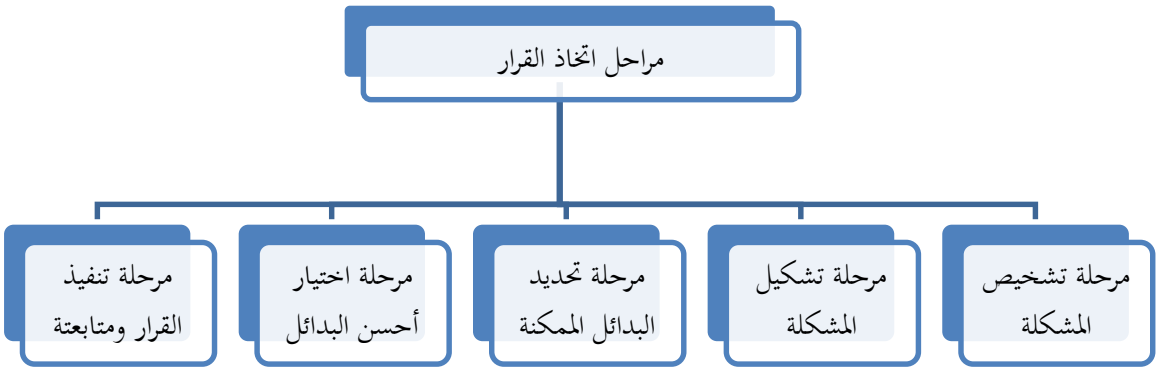

المصدر: *من اعداد الطالبتين*

المطلب الثالث: أهمية اتخاذ القرار والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: أهمية اتخاذ القرار

وتكمن أهمية عملية اتخاذ القرار فيما يلي: (مخلخل، 2020/2019، صفحة 50).

أولا: يعتبر اتخاذ القرارات عملية مستمرة حيث يمارسه الإنسان طوال حياته وكذلك المؤسسة من خلال مجالات عملها كالإنتاج والتسويق والتنظيم؛

ثانيا: أداة المدير في عمله الإداري حيث يقرر ما يجب فعله، ومن يقوم به ومتى يتم القيام به، إلى غير ذلك وبالتالي فإن ارتفاع قدرات المدير في اتخاذ القرار يؤدي إلى ارتفاع مستوى أدائه الإداري؛

ثالثا: تحديد مستقبل المؤسسة من خلال القرارات الاستراتيجية التي ترتبط بالمدى الطويل في المستقبل، ومثل هذه القرارات يكون لها تأثير كبير على نجاح المؤسسة أو فشلها؛

رابعا: اتخاذ القرارات أساسي لإدارة وظائف المؤسسة، لان إدارة الوظائف تحتوي على مجموعة من القرارات الخاصة بالجوانب المختلفة لهذه الوظائف، فوظيفة الإنتاج والتسويق والأفراد والتمويل وغيرها تحتوي داخلها على مجموعة من القرارات بواسطتها تقوم المؤسسة بإدارة الجوانب المختلفة لوظائف المؤسسة؛

خامسا: جوهر العملية الإدارية حيث يعتبر أساس وجوهر كل الوظائف الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة، لأن كل من هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة حيث تزيد من صعوبة وكلفة هذه العملية، وقد يؤدي تأثير هذه العوامل إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة، لذلك يتوجب على المؤسسة دراسة هذه العوامل التي لها تأثير على عملية اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها.

وتتمثل هذه العوامل في: (كحول، 2018، الصفحات 81-82)

أولا: عوامل البيئة الخارجية:

وتتمثل في البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المؤسسة والتي لا تخضع لسيطرتها بل إن إدارة المؤسسة تخضع لضغوطها وتتمثل هذه العوامل في:

- ❖ الظروف الاقتصادية والسياسة السائدة في المجتمع؛
- ❖ التطورات التقنية والتكنولوجية والبنى التحتية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية؛
- ❖ العوامل التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية مثل النقابات والتشريعات؛
- ❖ درجة المنافسة التي تواجه المؤسسة في السوق؛

حيث إن هذه العوامل تجبر المؤسسة على اتخاذ قرارات قد لا ترغب في اتخاذها أو ليست في صالحها دائما.

بالإضافة إلى هذه العوامل هناك ضغوطات خارجية مثل ضغوط الرأي العام والضغوط الاقتصادية، ضغوط الأجهزة الإعلامية الرقابية، كل هذه العوامل تؤثر على قرارات المدير وتحد من فعاليته.

ثانيا: عوامل البيئة الداخلية:

وتتمثل في العوامل التنظيمية وخصائص المؤسسة وهي عوامل كثيرة نذكر منها:

- ○ عدم وضوح نظام المعلومات داخل المؤسسة يفيد متخذ القرار بشكل جيد؛
- ○ عدم وضوح درجة العلاقة التنظيمية بين الأفراد والإدارات والأقسام؛
- ○ درجة المركزية وحجم المؤسسة وانتشار مالها الجغرافي؛
- ○ درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة؛

- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية للمؤسسة؛
- القرارات التي تصدر عن مستويات إدارية أخرى.

ويظهر تأثير هذه العوامل بجوانب متعددة ترتبط بما يلي:

- ❖ الظروف المحيطة بمتخذ القرار؛
- ❖ تأثير القرار على مجموع الأفراد في المؤسسة؛
- ❖ الموارد الفنية والبشرية المتاحة أمام إدارة المؤسسة.

ثالثا: عوامل شخصية ونفسية

تتعلق هذه العوامل بالدرجة الأولى بالشخص متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في اتخاذ القرار، وهذه العوامل تقسم إلى نوعين هما:

أ. **عوامل نفسية:** تتشعب الجوانب النفسية إلى بواعث نفسية لدى متخذ القرار والى المحيط النفساني المتصل به وأثره في عملية اتخاذ القرار من بين البدائل المطروحة، وأخيرا دور التنظيم في تكوين هذا المحيط النفساني ومقدار السلطة الممنوحة له، فإن كان تأثير العوامل ايجابيا سيصل سلوك متخذ القرار إلى مستوى كبير من السلامة والمنطق، وإذا كان سلبيا فهذا يعني أن الخلل وعدم الرشد سيكون في الغالب على القرارات الصادرة.

ب. **عوامل شخصية:** تتعلق بشخصية متخذ القرار فلكل فرد شخصيته ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقا مع شخصية الفرد.

المبحث الثاني: القرارات المالية

إن جوهر عمل الإدارة المالية وفق المنهج الحديث يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات، وذلك باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة داخل المنظمة، كون هذه القرارات المالية تحظى بأهمية بالغة، لأنها تعني بالوضعية المالية للمؤسسة، فماذا نقصد بالقرارات المالية وما هي أنواعها؟

المطلب الأول: مفهوم القرار المالي

أولا: يعرف القرار المالي على أنه هو "اختيار البديل الأمثل من بين العديد من البدائل المالية، والذي يترتب عليه زيادة القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم والبحث عن المعلومات المحاسبية والمالية وتحليلها وتعديلها لتساعده في اتخاذ القرارات المالية. (حنفي، 2002، صفحة 207)

ثانيا: كما يعرف أيضا من ناحية الشكل على أنه" يعبر عن طبيعة الأمر والتوجيه بين مستويات التسلسل الإداري، أما من ناحية المضمون فهو يعتبر اتخاذ موقف في مواجهة موضوع معين ذو صبغة مالية أي متعلق بالجانب المالي للمؤسسة". (رمضان، 1997، صفحة 11)

المطلب الثاني: خصائص القرارات المالية

تتمثل خصائص القرارات المالية الموجودة في جميع نشاطات المؤسسة، والمرتبطة مع كل الوظائف الإدارية التي تساهم في وجود علاقة وثيقة في اتخاذ القرار مالي صريح بين جميع وظائف المؤسسة وهي كالتالي:

أولا: القرارات المالية ملزمة للمؤسسة في غالبية الأحوال، الأمر الذي يستلزم الحرص الشديد عند اتخاذ هذه النوعية من القرارات؛

ثانيا: بعض القرارات المالية مثل قرارات الاندماج أو شراء مؤسسات أخرى أو الاستثمار في بعض نوعيات الاصول تعتبر قرارات مصيرية في نجاح المؤسسة؛

ثالثا: تستغرق نتائج القرارات المالية زمنا طويلا نسبيا حتى يتمكن التعرف عليها، مما قد يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخلل أو إمكانية تداركه، وهذا ما يعكس الحاجة إلى مهارات خاصة وقدرات تحليلية عالية لاتخاذ هذه النوعية من القرارات. (سهايلية، 2018/2017، الصفحات 12-13).

المطلب الثالث: أنواع القرارات المالية

الفرع الأول: قرار الاستثمار

أولا: تعريف القرار الاستثمار

يعرف قرار الاستثمار على انه هو "ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل فأكثر، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الاختيار بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقا لأهداف وطبيعة المشروع الاستثماري. (عبد المطلب، 2006، صفحة 36)

كما يعرف أيضا على أنه "من القرارات التي تصدر بغرض تنفيذ استراتيجية المؤسسة على المدى الطويل والمدى القصير الأجل، ويهدف إلى توليد طاقات إنتاجية جديدة وتطوير طاقات حالية وتوسع في خطوط الانتاج والمشاريع الجديدة". (منير شاكر، اسماعيل، و عبد الناصر، 2005، صفحة 12)

ثانيا: خصائص القرار الاستثماري

ينطوي قرار الاستثمار على عدة خصائص، أهمها:

- القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تساعد على التنبؤ؛
- هو قرار غير متكرر، حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى يتم القيام بها على فترات زمنية متباعدة؛
- القرار الاستثماري محاط بالعديد من المشاكل والعوائق التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد، تغير قيمة النقود ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، هذه المشاكل تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها؛

- يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع عنها. (مهري، 2013، صفحة 32)

ثالثا: أنواع قرارات الاستثمار

يمكن إظهار أنواع القرارات الاستثمارية كما يلي: (عبد المطلب، 2006، الصفحات 43-45)

أ) **قرارات تحديد أولويات الاستثمار:** في ظل هذا النوع يقوم متخذ القرار بترتيب البدائل وفقا لما يحكم تفضيلاته، فإذا كان هدفه تعظيم العوائد أو تخفيض التكلفة فإن البدائل المتاحة سيتم ترتيبها وفقا لذلك؛ وعليه فالبديل الأفضل هو الذي يحقق أكبر العوائد بأقل التكاليف ثم البديل الذي يليه.

ب) **قرارات قبول أو رفض الاستثمار:** في هذه الحالة يكون المستثمر أمام بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا، أما في هذا النوع فعلى المستثمر أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت له دراسة الجدوى التفضيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ.

ت) **قرارات الاستثمارية المانعة تبادليا:** في هذا النوع من القرارات يوجد العديد من فرص الاستثمار، ولكن في حالة اختيار المستثمر فرصة الاستثمار في نشاط معين؛ فإن ذلك يعني عدم إمكانية الاستثمار في نشاط آخر، فالنشاط الأول يمنع تبادليا النشاط الآخر، فمثلا إذا تم اختيار الاستثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي وهذا هو الشأن بالنسبة لباقي المشاريع الأخرى.

ث) **القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد:** القرارات يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد؛ حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كاملة، ولديه دراية تامة بالمستقبل ونتائجه، وهو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطرRISk. .

ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطرة هي فوق الصفر وتقترب من 100% وهذه القرارات هي التي يتم في إطارها اتخاذ معظم القرارات الاستثمارية في الواقع العملي وخاصة تلك القرارات التي تتجه تنازليا أي تبتعد عن 100%، فكلما ابتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية. وهنا تؤدي دراسات الجدوى دورا كبيرا في القرار الاستثماري في مثل تلك الحالات لأنها توفر الكثير من معلومات وتساعد على حل العديد من المشاكل التي تواجه هذا النوع من القرارات.

وهناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد وهي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب بقوة من 100% وهي أقل إن تحدث في مجال الاستثمار، فهي تحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار، كما أنها تحتاج إلى دقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى وتطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في تلك الظروف.

ج) **القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والتحليل الكمي:** حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي فقط، وهي قليلة الحدوث...، أو قرارات تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست كثيرة الحدوث، ولكن الواقع العملي يغلب على قرارات الاستثمار فيه الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

الفرع الثاني: قرار التمويل

أولا: تعريف قرار التمويل

يعرف على أنه" ذلك القرار الذي يهتم بتدبير الأموال التي تحتاجها المؤسسة بالشكل المطلوب وهو يتعلق باختيار الهيكل المالي للمؤسسة عن طريق تحديد المزيج المناسب من التمويل بالديون وأموال الملكية" (العامري، 2007، صفحة 17).

كما يعرف قرار لتمويل بأنه" توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، أي يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع، هذا التعريف يمثل نظرة تقليدية للتمويل، أما النظرة الحديثة فتنظر إليه على أنه تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد". (بوراس، 2008، الصفحات 24-25)

ثانيا: أنواع مصادر التمويل

يمكن تصنيف المصادر المتاحة لحصول المؤسسة على الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها على النحو التالي:

أ- **مصادر التمويل الداخلية:** يعني مقدرة المؤسسة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة من سداد ديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأس مالها من الأموال الذاتية للمؤسسة، ويشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة، ومن ثم نستطيع التمييز بين نوعين من التمويل الداخلي هما التمويل الداخلي بهدف المحافظة على الطاقة الانتاجية للمؤسسة والتمويل الداخلي بهدف التوسع في نشاط المؤسسة الاستثمارية.

وبشكل عام نستطيع القول إن مصادر التمويل الداخلي هي:

1) **مخصصات الاهتلاك:** تعرف على أنها عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل ثابت نتيجة استعماله أو بسبب تطور التكنولوجيا أو لأسباب أخرى؛
2) **الاحتياطات:** هي مبالغ مالية موجودة لمواجهة حوادث محتملة لها تأثير مباشر على نشاطات المؤسسة؛ (عبد الرحيم، 2008، صفحة 22)
3) **الأرباح المحتجزة:** وتمثل تلك الأرباح المتحصل عليها من النتيجة الاجمالية بعد اقتطاع الضريبة والتوزيعات على الأرباح. (آل شيب، 2006، الصفحات 200-218)

ب-**مصادر التمويل الخارجية:** التمويل الخارجي يعني تمويل الاستثمارات في مؤسسة الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، وتحصل مؤسسة على تلك الأموال بشروط واجراءات يحددها سوق المال وعائد الفرصة البديلة وتحتاج عمليات التمويل من خلال المصادر الخارجية إلى وقت اطول من التمويل الداخلي وذلك من أجل دراسة الوضع المالي والشروط والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك.

وعادة يتوقف حجم التمويل الخارجي على العاملين التاليين:

- الاحتياجات المالية للوحدة؛
- حجم التمويل الداخلي المتاح.

ذلك أن التمويل الخارجي هو مكمل للتمويل الداخلي من أجل تغطية الاحتياجات المالية، فعادة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية الاحتياجات المالية للمؤسسة مما يؤدي بها إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي. (منير شاكر إسماعيل، وعبد الناصر، 2005، الصفحات 292 – 298).

وتعتمد المؤسسة في مصادر التمويل الخارجي على ثلاث مصادر رئيسية هي:

- **مصادر التمويل قصيرة الأجل:** يقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن العام عادة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال.

توجد عدة مصادر للتمويل قصير الأجل يمكن إجمالها بنوعين أساسيين هما:

- ✓ **الائتمان التجاري:** هو عبارة عن تمويل قصير الأجل يمنحه المورد إلى المشتري مقابل الشراء بضاعة بقصد إعادة البيع أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، ويحتاج المشتري إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل؛
- ✓ **الائتمان المصرفي:** تحتاج المشاريع عادة خلال دورتها الاستثمارية التشغيلية إلى تمويل قصير الأجل خلال فترة زمنية محددة لتغطية الاحتياجات خلال الدورة أو التوسع في نشاط المؤسسة، وعادة يشترط المصرف أن يتم تسديد قيمة القرض في فترة أقل من سنة.

- **مصادر التمويل متوسطة الأجل:** هي تلك الأنواع من القروض التي تستحق الدفع خلال فترة من السنة، وهي تستحق في فترة تزيد عن الفترة الزمنية المتعلقة باستحقاق القروض قصيرة الأجل، وتنقسم بدورها إلى قسمين هما:

- ✓ **القروض المباشرة:** هي نوع من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة بصورة منتظمة؛
- ✓ **التمويل بالاستئجار:** الاستئجار عبارة عن عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة خلال فترة متفق عليها لمالك الأصل، لقاء انتفاع المستأجر بالخدمات التي يقدمها أصل المستأجر لفترة معينة.

- **مصادر التمويل طويلة الأجل:** هي تلك المصادر التي تكون مدة استحقاقها أكثر من سنة، وتستخدم في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل أو لتلبية الاحتياجات الدائمة لبعض الأصول المتداولة وتنقسم إلى:

- ✓ **أموال الملكية:** تعرف أموال الملكية بأنها الاموال التي يقدمها أصحاب المؤسسة، وتمثل المصدر الأول للتمويل بالنسبة للمؤسسات الجديدة، كما تعتبر الضمان الذي تستند إليه المؤسسة عند طلب القروض، وتشمل أموال الملكية ما يلي:

- ✓ **الأسهم العادية:** هي الأسهم التي لا تمتلك أي تفضيلات أو أسبقيات خاصة، سواء في دفع الأرباح أو في حالة الافلاس والتصفية، وتمثل الأسهم العادية مصالح المالكين في المؤسسة، لذلك يعد تعظيم قيمتها هدف أساسي للإدارة؛
- ✓ **الأسهم الممتازة:** هذه الأسهم تحمل جزء من صفات الأسهم العادية وجزء من صفات السندات فهي تشبه السندات في أن نصيبها من أرباح المؤسسة غالبا ما يكون محددا نجد أعلى أو أدنى وتشبه الأسهم في أنها تمثل جزء من الملكية.

بالتالي فإن الاسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في المؤسسة يقدم لمالكيه ميزتين هما:

- ❖ عائد محدد (نسبة من قيمة الأسهم الاسمية)؛
- ❖ مركز ممتاز تجاه حملته الأسهم العادية.

- ✓ **الأموال المقترضة:** يمكن الحصول عليها بواسطة السندات أو القروض طويلة الأجل:

- ❖ **السندات:** هي أوراق مالية ذات قيمة اسمية واحدة تصدرها الشركة وتطرح للتداول إلى الأفراد والمؤسسات بهدف الحصول على تمويل طويل الأجل، وذلك مقابل فائدة، ولها تاريخ استحقاق محدد؛
- ❖ **القروض المصرفية طويلة الأجل:** تعد إحدى مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تمنح مباشرة من الجهاز المصرفي وتكون مدتها أكثر من سنة، وتمنح مثل هذه القروض من البنوك والمؤسسات المالية الكبرى ويتم التفاهم على سعر الفائدة وطريقة الدفع مع المقترض وكذلك أسلوب إعادة المبالغ المقترضة.

ثالثا: العوامل المؤثرة في قرار التمويل

يتأثر القرار التمويلي بجملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في اتخاذه والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسته، وتتمثل هذه العوامل في:(مخلخل، 2019، 2020، الصفحات 65 – 66).

أ) **عنصر الملائمة:** يتحقق ذلك من خلال الحرص على أن يكون مصدر التمويل ملائما ومتوافقا مع المجال الذي تستخدم فيه الأموال فالملائمة بين مصادر التمويل ومجال الإنفاق والاستخدام من العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها في اتخاذ القرار التمويلي.

ب) **وضع السيولة النقدية للمؤسسة:** يجب على متخذ القرار التمويلي أن يكون عارفا بالوضع المالي للمؤسسة، وملما بحالة السيولة النقدية ومدركا لسياسات التي تنتهجها المؤسسة في إدارة تلك السيولة، ففي حالة ما إذا كان وضع السيولة حساسا وحرجا في المؤسسة هنا تكون المؤسسة مضطرة للبحث عن مصادر تمويل طويلة أجل لتجنب الضغط على سيولة مستقبلا.

ت) **القيود المفروضة على المؤسسة:** من أمثلة هذه القيود سياسة توزيع الأرباح داخل المؤسسة أو قيود على مصادر تمويل أخرى، لذا يجب على متخذ القرار التمويلي دراسة مختلف تلك القيود المفروضة وتحليلها ودراستها.

ث) **المزايا الضريبية:** تعتبر المزايا الضريبية من أبرز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي، إذ أن مصادر التمويل الخارجية تحقق وفرات ضريبية تخفض من المتوسط المرجع لتكلفة الأموال لذا يجب مراعاة تلك المزايا الضريبية في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

ج) **التكلفة المختلفة لمصادر التمويل:** إذ يجب على متخذ القرار التمويلي مراعاة تكلفة مصادر التمويل المختلفة التي يمكن اعتمادها في تمويل المؤسسة والوقوف على تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.

الفرع الثالث: قرار توزيع الأرباح

أولا: تعريف قرار توزيع الأرباح

تصاحب قرارات الاستثمار وقرارات التمويل قرارات أخرى هي قرارات توزيع الأرباح، وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع الأرباح. (الزبيدي، 2004، صفحة 73).

ثانيا: أنواع سياسات توزيع الأرباح

تتمثل هذه السياسات فيما يلي:

أ) **سياسة فائض التوزيعات:** تقوم سياسة فائض التوزيعات على أساس أن المستثمر يفضل قيام المؤسسة باحتجاز الارباح بدلا من اجراء التوزيعات؛

ب) **سياسة التوزيعات الثابتة:** والتي تنطوي على توزيع نسبة ثابتة من الأرباح، ولا تقوم الإدارة بزيادة النسبة إلا إذا كانت لها رؤية واضحة عن مستقبل أرباح المؤسسة؛

ت) **سياسة الحد الأدنى زائد الفائض:** تتمثل في قيام المؤسسة بإجراء حد أدنى من التوزيعات الثابتة وفي الفترات التي ترتفع فيها أرباح المؤسسة تقوم بإجراء توزيعات إضافية؛

ث) **سياسة إعادة استثمار التوزيعات:** تتيح هذه السياسة استخدام التوزيعات في شراء أسهم إضافية لبعض المؤسسات، وتتلاءم هذه السياسة مع المستثمرين الذين لا يرغبون في الحصول على التوزيعات. (الحناوي و العيد، 2006، الصفحات 397-418)

ثالثا: العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح

هناك عدة عوامل على المؤسسة أن تأخذها بعين الاعتبار عند اقرار سياسة توزيع الأرباح وتتلخص أهماها فيما يلي:

أ. **القواعد القانونية:** تتأثر قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح إلى حد كبير بالقواعد والقيود القانونية، التي تتحكم في سياسة توزيع الأرباح، وتختلف القواعد القانونية التي تأثر في سياسة توزيع الأرباح من بلد لآخر، فكثير من القوانين تنص على ضرورة عدم توزيع أرباح ناتجة عن بيع أصول، ويهدف القانون إلى حماية المساهمين، لأن توزيع أرباح بهذا الشكل يعني توزيع للأموال المستثمرة في المؤسسة، كما تنص القوانين الأخرى على عدم جواز توزيع أرباح في حالات العسر المالي

للمؤسسة، وتهدف القواعد القانونية والتي تتأثر بها سياسة التوزيعات إلى حماية دائني ومساهمي الشركة وحملة الأسهم الممتازة، وتلزم قوانين المؤسسات المساهمة المؤسسة بالاحتفاظ باحتياطي إلزامي بنسبة محددة من الأرباح الصافية؛

ب. **القيود التعاقدية:** غالبا ما تحد عقود الدين طويلة الأجل من حرية المؤسسة في توزيع أرباح نقدية، وإن توزيع هذه الأرباح يمكن أن يتم من الارباح التي تحققت بعد توقيع عقود الدين، بمعنى أن الأرباح يمكن أن توزع من الأرباح المستقبلية وليس من الأرباح المحتجزة السابقة؛

ج. **استقرار أرباح المؤسسة:** إذا كان مستوى الأرباح للمؤسسة مستقرا فان ذلك يشجع المؤسسة على أن توزع نسبة مرتفعة منها، لأنها تستطيع أن تتنبأ بأرباحها المستقبلية، أما إذا كان مستوى الأرباح غير مستقر، وبالتالي فان مستوى الأرباح المتوقعة لا يمكن تحديده، مما يشجع المؤسسة على أن تحتفظ بجزء كبير من أرباحها الحالية من أجل أن تحتفظ بمستوى معين للتوزيعات النقدية في حال انخفاض الارباح؛ (الكحلوت، 2014، صفحة 44)

د. **توفر السيولة النقدية:** في حالة كانت التوزيعات تتم نقدا، فلا بد ان تكون النقدية المتوفرة لدى المؤسسة كافية لإجراء هذه التوزيعات، وفي حالة عدم توفر السيولة لدى المؤسسة إما أن تكون المؤسسة تنموا بمعدل عالي وتستخدم كل مصادر التمويل المتاحة لها للتمويل التوسعي، أو في مراحل الكساد الاقتصادي نظرا لانخفاض المبيعات والأرباح أساسا، مما ينجر عنه تخلف الزبائن عن الدفع في المواعيد المحددة؛

هـ. **الرفع المالي:** هو استخدام أموال الغير بتكاليف ثابتة تتمثل في القروض والأسهم الممتازة والسندات، وجميعها لها تكلفة ثابتة يجب على المؤسسة الالتزام بدفعها، أي أن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل الشركة، فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي، ويصبح فعالا إذا استطاعت المؤسسة استثمار الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة، وإذا لم تنجح المؤسسة في استثمار الأموال المقترضة فإنها ستتعرض للمخاطرة والخسائر؛ (الكحلوت، 2014، الصفحات 46-49)

و. **معدل الأرباح:** إن معرفة حجم الأرباح واتجاهها في المستقبل هو جانب هام في التأثر على سياسة توزيع الأرباح، ومن الملاحظة أن ثبات معدل ربح المؤسسة نسبيا يشجع على أن توزع نسبة مرتفعة لأنها تستطيع أن تتنبأ بأرباحها المستقبلية، أما إذا كان معدل الربح غير مستقر عند ذلك لا يمكن التنبؤ به فان ذلك يشجع الشركة على أن تحتفظ بجزء كبير من أرباحها الحالية من أجل الاحتفاظ بمستوى معين للتوزيع في حالة انخفاض الأرباح. (حسين، 2008، صفحة 220)

المبحث الثالث: علاقة القوائم المالية باتخاذ القرارات

سنتطرق في هذا المبحث على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مستخدمي القوائم المالية

يمكن تقسيم مستخدمو القوائم المالية إلى ما يلي:

أولا: المستثمرون: المستثمر هو الشخص أو الجهة التي تقوم بشراء الأصول من أجل الحصول على عائدات أو فوائد مالية، وتوفر لهم معلومات تساعدهم في:

- اتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالتثبيتات (الاستثمارات) الشراء، الاحتفاظ أو البيع؛
- تقييم المخاطر المالية التي تتعرض لها استثماراتهم، والعائد المحقق من تلك الاستثمارات؛
- تقييم قدرة الشركة على تحقيق وتوزيع الأرباح؛
- تقييم الأداء المالي للشركة وقدرتها على المحافظة على أصولها.

ثانيا: الموظفون: هم العمال داخل الشركة (مدير، إطار، حارس...)، وتوفر لهم معلومات تساعدهم في:

- معرفة مدى توافر الاستقرار للشركة داخل سوق العمل وتوافر فرص العمل؛
- استقرار الربحية؛
- تقييم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح؛
- تقييم قدرة الشركة على دفع المكافآت ومنافع التقاعد.

ثالثا: المقرضون: هم أصحاب القروض الممنوحة للشركة سواء كانوا مؤسسات كالبنوك...أو أفراد، وتوفر لهم معلومات تساعدهم في:

- معرفة قدرة الشركة على تسديد قيمة القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق دون غرامات؛
- مدى قدرة الشركة على تحقيق الربحية وعدم تعسرها المالي في المستقبل.

رابعا: الموردون: وهم الممولون الشركة بالمواد الأولية وكل المستلزمات، وتوفر لهم معلومات تساعدهم:

- نفس احتياجات المقرضون ولكن في الأجل القصير؛
- التعرف على الأداء المالي بما يضمن لهم استمرار الشركة كعميل في المستقبل.

خامسا: العملاء: هم مستهلكو منتجات أو خدمات الشركات، حيث تمدهم القوائم بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الشركة وخاصة عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها كخدمات ما بعد البيع والصيانة والضمان...

سادسا: الحكومات ومؤسساتها: تتمثل الحكومة في الدولة ومؤسساتها من وزارات وغيرها، وتوفر لهم:

- المعلومات المتوافرة عن توزيع وتخصيص الموارد داخل الشركة، حيث تعمل الحكومة على العمل على التخصيص الأمثل للموارد؛
- تحديد أنشطة الشركة ومعدلات أرباحها للعمل على تحديد الدخل القومي؛
- معلومات عن أداء الشركة لوضع وتحديد السياسات الضريبية ومنع التهرب الضريبي.

سابعا: الجمهور: هم الافراد الذين لا تربطهم علاقة تعاقدية مع الشركة كغيرهم من المستخدمين، وتمدهم بالتالي:

- معلومات حول قيام الشركة بدورها الاجتماعي كالمساعدات والمحافظة على البيئة المحيطة بها؛
- تزود القوائم المالية الجمهور بمعلومات عن الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو الشركة، ومدى تنوع أنشطتها. (محمد و محمد ، 2014، الصفحات 77-80).

المطلب الثاني: المعلومات التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار

تتعدد الأطراف ذات الصلة المستخدمة للقوائم المالية، وقد ترتب عن هذا التعدد في الفئات اختلاف طبيعة المعلومات المطلوبة والتي تتوقف إلى حد كبير على مجال القرار الذي يراد اتخاذه. حيث نجد: (بوتين، 2010، الصفحات 48-50)

أولا: المستثمرون الحاليون والمترقبون

تحتاج هذه الفئة معلومات عديدة تخدم أهدافهم ويجب توفرها في القوائم المالية منها:

- معلومات تساعد المستثمرين في اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم الشركة من خلال دراسة ربحية السهم، التي تساوي النتيجة أو الربح القابل للتوزيع مقسمة على عدد أسهم الشركة، حيث كلما كبرت هذه القيمة تدفع المستثمرين إلى شراء أسهم أو زيادة حصصهم من الأسهم في الشركة؛
- معلومات تساعد المستثمرين في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية، الحالية والمستقبلية، وأي تغيير في أسعار أسهم الشركة حيث الاستقرار النسبي في أسعار الأسهم يؤدي إلى نقص المخاطرة من طرف المساهمين والإقبال على شراء أسهم الشركة؛
- معلومات تساعد المستثمرين في تقييم كفاءة إدارة الشركة بدراسة العلاقة بين رأس المال المستثمر والربح المحقق؛
- معلومات التي تساعد المستثمرين في تقييم سيولة الشركة ومستقبلها، وتقييم سهم الشركة بالمقارنة مع أسهم الشركات الأخرى، حيث يتم الحصول على هذه المعلومات من خلال قراءة جدول التدفقات النقدية.

ثانيا: الموظفون

تحتاج هذه الفئة في الشركة إلى ما يلي:

- معلومات تتعلق بالأمان الوظيفي في الشركة، وهذا ما يشجع على زيادة الإنتاجية نتيجة إحساسهم باستقرار الأوضاع؛
- معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي في المستقبل، أي التدابير والإجراءات التي تقوم بها الإدارة من أجل تحسين ظروف العمل؛
- معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية من زيادة أجور، ومكافآت وكل ما يتعلق بتحفيز العمال.

ثالثا: الموردون والدائنون التجاريون

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعد في دراسة وضعية الشركة وتقدير ما إذا كانت ستكون عميلا جيدا، أي أنها ستكون قادرة على تسديد ديونها والوفاء بالتزاماتها تجاه دائنيها حيث يحتاجون لبعض النسب كنسب السيولة والتداول ومعدل الدوران.

رابعا: العملاء

يحتاج الزبائن إلى:

- معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي ونوعية منتجاتها والمحافظة على استقرارها؛
- معلومات تفيد في التعرف على قدرة الشركة في الاستمرار في عملية إنتاج السلع والالتزام بمواعيد الاستلام المتفق عليها.

خامسا: المقرضون

تحتاج هذه الفئة إلى:

- معلومات تفيد في تقييم قدرة الشركة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها وتوفير النقدية اللازمة في الوقت المحدد لسداد قيمة أصل القرض كذلك الفوائد المترتبة عليه؛
- معلومات لتقدير عدم تجاوز الشركة لبعض المحددات المالية مثل: نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية والتي يمكن حسابها من خلال الأرقام الموجودة في الميزانية العامة في جانب الخصوم.

سادسا: الحكومة ودوائرها المختلفة

تحتاج هذه الفئات إلى:

- معلومات تساعد في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل: قانون الشركات، قانون الضرائب....
- مصلحة الضرائب تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة من خلال تقديم كل من الميزانية العامة، وحساب النتائج والملاحق؛
- معلومات تفيد في مدى مساهمة الشركة في الاقتصاد القومي من خلال القيمة المضافة.

ويمكن تلخيص أهم احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات في الجدول التالي:

جدول رقم (01): احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات

المستعملون	حاجتهم للمعلومات
مستثمرون	قياس مستوى الخطر والمردودية.
ممثلو العمال	قياس مستوى الاستقرار والمردودية.
المقرضون	قياس احتمال استرجاع مبالغ القروض وفوائدها في ميعاد الاستحقاق.
موردون ودائنون آخرون	قياس مستوى احتمال قبض المبالغ المستحقة عند استحقاقها.
زبائن	قياس مدى استمرارية المؤسسة.
الدولة وهيئاتها	معرفة كيفية توزيع الموارد واحترام إلزامية نشر المعلومة.

المصدر: (بوتين، 2010، صفحة 50)

المطلب الثالث: علاقة المعلومات باتخاذ القرار

تعد المعلومات مادة أي قرار، فإذا كانت عملية الإنتاج تتطلب المواد الأولية فان مادة الإنسان في اتخاذ القرارات هي البيانات والمعلومات التي تتوافر في القوائم المالية، ويتوقف نجاح القرار على مدى صحة هذه المادة ودقتها وطريقة تنظيم تأمينها وتخزينها ونقلها إلى المراكز التي تحتاج إليها، ومن الملاحظ أن نجاح القرارات خاصة المالية وسلامتها يتوقف على دقة وفعالية نظام الاتصالات الذي ينقل البيانات والمعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات، كما يتوقف على المسافة التي تفصل بين مراكز المعلومات و مراكز اتخاذ القرار، أي كلما قصرت تلك المسافة كانت عملية اتخاذ القرار أكثر فاعلية. (شبير، 2006، صفحة 77)

كما أن الوظيفة والهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة أو تحويل المجهول إلى معلومة أو تخفيض حالات الجهل أو عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على اتخاذ التصرفات أو القرارات الهادفة في إطار موضوعي. (المجهلي، 2008-2009، صفحة 117)

وتعتبر عملية اتخاذ القرارات عملية مستمرة لا تنتهي بمجرد اتخاذ قرار معين، فقد يترتب عليها مواقف معينة تستدعي اتخاذ قرارات جديدة، كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتمد في كل مراحلها على ما يتوافر لدى متخذ القرار من معلومات سواء في تشخيص وتحليل المشكلة أو تحديد البدائل الممكنة واختيار الأفضل بينها لحل المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها، وتقدير احتمالات حدوثها ونتائجها، مع العلم بأن درجة جودة المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار لها تأثير كبير على درجة جودة القرار المتخذ، فكلما زادت درجة جودة تلك المعلومات كان اختيار متخذ القرار لأفضل البدائل. الأمر الذي يتطلب ضرورة أن تبحث الإدارة باستمرار عن أفضل المعلومات فيما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة للتصرفات البديلة، فالمعلومات تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرارات، ومن هذا يمكن القول بأن المعلومات ذات الجودة العالية في يد من يستخدمها بكفاءة ستحقق له أفضل القرارات. (شبير، 2006، الصفحات 77-78)

خلاصة الفصل:

على ضوء دراستنا لعملية اتخاذ القرار الإداري والمالي في المؤسسة نستنتج أن نجاح أو فشل أي مؤسسة يعود إلى جودة القرارات التي تتخذها ومن أجل هذا فهي تحتاج إلى معلومات ذات مصداقية وبتكلفة أقل وفي الوقت المناسب، ونتائج هذه القرارات تظهر في المستقبل ومن خلال ذلك تبرز كفاءتها في الوصول إلى القرار الصحيح.

وتعد القوائم المالية السنوية المنشورة للمؤسسات أحد أهم مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة نظرا لتنوع المعلومات التي تحتويها من حيث توفر الفرصة المتكافئة للأطراف المستخدمة للقوائم للحصول على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ مختلف القرارات المالية في تحصيل الأموال اللازمة للمؤسسة بشروط مناسبة تتفق مع أهدافها في الوقت الملائم وبأقل تكلفة ممكنة

فنجد أن المؤسسة تعتمد على دقة في اتخاذ القرار من أجل الاستقرار في محيطها والاستمرار في نشاطاتها الاقتصادية، وقبل اتخاذ أي قرار يجب على المؤسسة مراعات مراحله وخطواته، أما فيما يخص متخذ القرار المالي فيتعين عليه عدة قرارات وهي قرار الاستثمار الذي يتطلب دراسة معمقة للمؤسسة ونشاطاتها وأيضا دراسة نسبة الخطورة الناتجة عن هذا القرار لأن نتائجه غير مؤكدة ومرتبطة بالمستقبل، وهناك قرار التمويل وهو اختيار مصدر التمويل الملائم للمؤسسة لتمويل استثماراتها بحيث لدينا ثلاثة طرق للتمويل منها طويلة المدى ومتوسطة وقصيرة المدى، وعلى المؤسسة أن توازن بين مختلف مصادر التمويل للمحافظة على بقائها، ونجد أيضا قرار توزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة، حيث ترفع من سعر سهم المؤسسة في السوق المالي ويحدث العكس في حال قررت المؤسسة عدم توزيع أرباحها أي احتجازها، ومن هذا نستخلص مما سبق أن القرارات المالية كلها متكاملة مع بعضها البعض في اتخاذها لمختلف الأنشطة والمشاريع داخل وخارج المؤسسة وأن القوائم المالية تلعب دورا هاما في نجاح عملية اتخاذ القرار من خلال تقديمها لمعلومات ملائمة تمكن متخذي القرارات من الاعتماد عليها وبشكل كبير في اتخاذ قراراتهم.

الفصل الثالث: دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية بوسكار حسين للأشغال العمومية الكبرى والري والبناء

الفصل الثالث: دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية بوسكار حسين للأشغال العمومية الكبرى والري والبناء

تمهيد:

بعد الدراسة من الناحية النظرية، لذلك سنقوم بإسقاط المعارف النظرية التي تطرقنا لها في الفصول السابقة على الجانب التطبيقي، وحتى نتمكن من إثراء دراستنا وجعله ذات قيمة دعمناها بدراسة ميدانية وذلك بإسقاط المنظور النظري على المؤسسة محور الدراسة.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: البطاقة الفنية والهيكل التنظيمي للمؤسسة

المبحث الثاني: تحليل القوائم بواسطة مؤشرات التوازن المالي

المبحث الثالث: تحليل القوائم بواسطة النسب المالية

المبحث الأول: البطاقة الفنية والهيكل التنظيمي للمؤسسة

المطلب الأول: البطاقة الفنية للمؤسسة

التسمية: مؤسسة ذات الشخص الوحيد والمسؤولية المحدودة بوسكار

النشأة: 2018/06/12 وهي مؤسسة تنشط في مجال الأشغال العمومية الكبرى والري والبناء مثلا (الطرقات، الجسور، العمارات، وبصفة عامة المنشآت الفنية). تشغل حاليا 24 عامل في مختلف المناصب: منها الإداريين، العمال العاديون، السائقين وحراس.

رأس مال المؤسسة: 422 208 000.00 دج

رقم السجل التجاري: 18 ب 0243745 00 / 07

رقم التعريف الجبائي: 001807024374543

الرقم الاحصائي الوطني: 00180740005661

الرقم الحساب البنكي: 004 00305 400003160316

المقر الاجتماعي للمؤسسة: حي العقيد محمد شعباني شتمة بسكرة

تقع في حي العقيد محمد شعباني شتمة بسكرة

المصدر: وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (03) يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

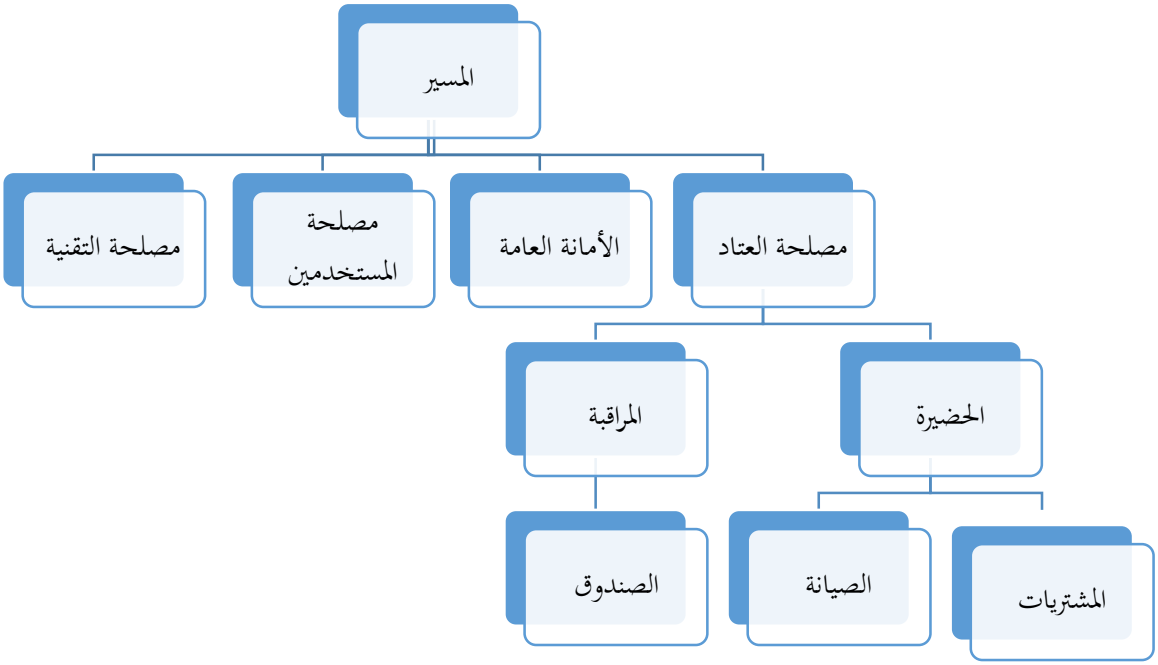

المصدر: مصلحة الموارد

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية

المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة بوسكار حسين –بسكرة –

الفرع الأول: الميزانية المالية لسنة 2019 / 2020

أولا: الميزانية المالية لسنة 2019

1. جانب الأصول

جدول رقم (02): الميزانية المالية المقفلة للمؤسسة لسنة 2019

الأصول	2019		
	الاجمالي	اهتلاك رصيد	صافي
أصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي أو السلبي	13 562 096		13 562 096
تثبيتات معنوية			
تثبيتات عينية			
أراضي			
مباني			
تثبيتات معنوية أخرى	408 654 000		408 654 000
تثبيتات ممنوح امتيازها			
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها			
سندات أخرى مثبتة			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	5 855 621		5 855 621
ضرائب مؤجلة على الأصل			
مجموع الأصول الغير الجارية	**428 062 717**		**428 062 717**
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	19 489 758		19 489 758
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			
الزبائن	23 944 318		23 944 318
المدينون الآخرون			
الموجودات وما شابهها			
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى			
الخزينة	94 393		
مجموع الأصول الجارية	**56 721 644**		**56 721 644**
المجموع العام للأصول	**484 784 362**		**484 784 362**

ثانيا: الميزانية المالية لسنة 2020

جدول رقم (03): الميزانية المالية المقفلة للمؤسسة لسنة 2020

الأصول	2020		
	الاجمالي	اهتلاك رصيد	صافي
أصول غير جارية			
فارق بين الاقتناء المنتوج الإيجابي أو السلبي	13 562 096		13 562 096
تثبيتات معنوية			
تثبيتات عينية			
أراضي			
مباني			
تثبيتات معنوية أخرى	408 645 000		408 645 000
تثبيتات ممنوح امتيازها			
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها			
سندات أخرى مثبتة			
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	7 084 333		7 084 333
ضرائب مؤجلة على الأصل			
مجموع الأصول الغير الجارية	**429 291 430**		**429 291 430**
أصول جارية			
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	20 151 854		20 151 854
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			
الزبائن	4 078 713		4 078 713
المدينون الآخرون	12 530 736		12 530 736
الموجودات وما شابهها			
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى			
الخزينة	48 527 200		48 527 200
مجموع الأصول الجارية	**85 288 505**		**85 288 505**
المجموع العام للأصول	**514 579 935**		**514 579 935**

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2. جانب الخصوم

جدول رقم (04): الميزانية –جانب الخصوم–لسنة 2020/2019

الخصوم	2019	2020
رؤوس الأموال الخاصة	422 208 000	422 2088 000
رأس مال تم إصداره		
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)		
فوارق وإعادة التقييم		
فارق المعادلة		
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)	1 538 474	5 719 501
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد	(- 520 611)	1 017 863
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية (1)		
المجموع (1)	**423 225 863**	**426 945 364**
الخصوم الغير جارية		
قروض وديون مالية		
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة		47 828 194
ضرائب	3 483 776	
ديون أخرى	58 068 514	37 780 613
خزينة سلبية	6 207	25 763
مجموع الخصوم الجارية (3)	**61 558 498**	**85 634 571**
مجموع عام للخصوم	**484 784 362**	**614 679 935**

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج لسنة 2019 /2020

جدول رقم (05): جدول حسابات النتائج لسنة 2019 /2020

الفصول		2019		2020	
		المدين	الدائن	المدين	الدائن
		(د. ج)	(د. ج)	(د. ج)	(د. ج)
المبيعات من البضائع					
المبيعات من المنتوجات التامة	المبيعات من المنتوجات التامة المصنعة				
	تقديم الخدمات		840 320		
	مبيعات الأشغال		19 280 956		116 442 769
منتوجات الأنشطة الملحقة					
التخفيضات والتنزيلات والمحسومات الممنوحة					
رقم الأعمال الصافي من التخفيضات والتنزيلات والمحسومات			**20 121 276**		**116 442 769**
الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون			19 489 758		510 242
الإنتاج المثبت					
إعانات الاستغلال					
I-إنتاج السنة المالية			**39 611 034**		**116 953 011**
مشتريات البضائع المبيعة				62 304 433	
المواد الأولية		36 359 562			
التموينات الأخرى					
تغيرات المخزونات					
مشتَّريات الدراسات والخدمات المؤداة					
مشتَّريات الأخرى					
التخفيضات والتنزيلات والمحسومات المتحصل عليها من مشتريات					
	التفاؤل العام				
	الإيجارات			40 492 293	
	الصيانة والتصليحات والرعاية				

الخدمات الخارجية	أقساط التأمينات	12 672		505 493	
	العاملون الخارجيين عن المؤسسة				
	أجور الوسطاء والأتعاب			75 000	
	الإشهار				
	التنقلات والمهمات والاستقبالات	13 967		63 012	
الخدمات الخارجية الأخرى		498 679		627 398	
التنزيلات والتخفيضات والمحسومات المتحصل عليها عن خدمات خارجية					
II–استهلاك السنة المالية		**36 884 899**		**104 067 631**	
III–القيمة المضافة للاستغلال			**2 726 135**		**12 885 379**
أعباء المستخدمين		1 170 026		6 979 901	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		10 000		136 177	
IV–إجمالي فائض الاستغلال			**1 546 108**		**5 769 300**
المنتجات العملياتية الأخرى					
الأعباء العملياتية الأخرى		7 633		49 799	
مخصصات الاهتلاكات					
المؤونات					
خسائر القيمة					
استِّرجاع على خسائر القيمة والمؤونات					
V–النتيجة العملياتية			1 538 474		**5 719 501**
المنتوجات المالية					
الأعباء المالية					
VI–النتيجة المالية					
VII–النتيجة العادية (V+ VI)			**1 538 474**		**5 719 501**
عناصر غير عادية (منتجات) (*)					
عناصر غير عادية (أعباء) (*)					
VIII–النتيجة غير العادية					
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج					
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج					
IX–صافي نتيجة السنة المالية			**1 538 474**		**1 538 474**

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي

- إعداد الميزانية الوظيفية 2019 / 2020

1. الميزانية الوظيفية لسنة 2019

جدول رقم (06): يوضح الميزانية الوظيفية لسنة 2019 **الوحدة: دج**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
استخدامات ثابتة	**428 062 717**	**موارد ثابتة**	**423 225 836**
أصول متداولة	**56 721 644**	الأموال الخاصة	423 225 836
أصول متداولة للاستغلال	56 627 249	الديون المالية	0
أصول متداولة خارج الاستغلال	0	**خصوم متداولة**	**61 558 498**
خزينة الأصول	94393	خصوم متداولة للاستغلال	0
		خصوم متداولة خارج الاستغلال	58 068 514
		خزينة الخصوم	6207
المجموع	**484 784 361**	**المجموع**	**484 784361**

2. الميزانية الوظيفية لسنة 2020

جدول رقم (07): يوضح الميزانية الوظيفية لسنة 2020 **الوحدة: دج**

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
استخدامات ثابتة	**429 291 430**	**موارد ثابتة**	**428 945 364**
أصول متداولة	**85 288 505**	**خصوم متداولة**	**85 634 571**
أصول متداولة للاستغلال		خصوم متداولة للاستغلال	
أصول متداولة خارج الاستغلال		خصوم متداولة خارج الاستغلال	
خزينة الأصول	48 527 200	خزينة الخصوم	25 763
المجموع	**514 579 935**	**المجموع**	**514 579 935**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة بوسكار حسين

- **تحليل الميزانية بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي لسنة 2019 / 2020.**

جدول رقم (08): حساب رأس المال العامل واحتياج رأس المال والخزينة **الوحدة: دج**

	2019	2020
أصول متداولة (1)	56 721 644	85 288 505
خصوم متداولة (2)	61 558 498	571 634 571
رأس المال العامل الصافي الإجمالي (1) – (2)	**-4 836 854**	**-364 066**
أصول متداولة للاستغلال (1)	56 627 249	36 761 303
خصوم متداولة للاستغلال (2)	3 483 776	47 828 194
احتياج رأس المال العامل للاستغلال (1) – (2)	**53 143 473**	**– 11 066 891**
أصول متداولة خارج الاستغلال (1)	0	0
خصوم متداولة خارج الاستغلال (2)	58 068 514	37 780 613
احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (1) – (2)	**– 58 068 514**	**– 37 780 613**
رأس المال العامل الصافي الإجمالي (1)	-4 836 854	-364 066
الخزينة الصافية (2)	88 186	48 501 437
الاحتياج في رأس المال العامل (1) – (2)	**-4 925 040**	**-48 847 503**
خزينة الأصول (1)	94 393	48 527 200
خزينة الخصوم (2)	6 207	25 763
الخزينة الصافية (1) – (2)	**88 186**	**48 501 437**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة بوسكار حسين

من أجل إعطاء صورة أكثر وضوحا على تطور الاحتياج في رأس المال العامل لسنتين 2020/2019 قمنا بترجمتنا في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04): الاحتياج في رأس المال العامل

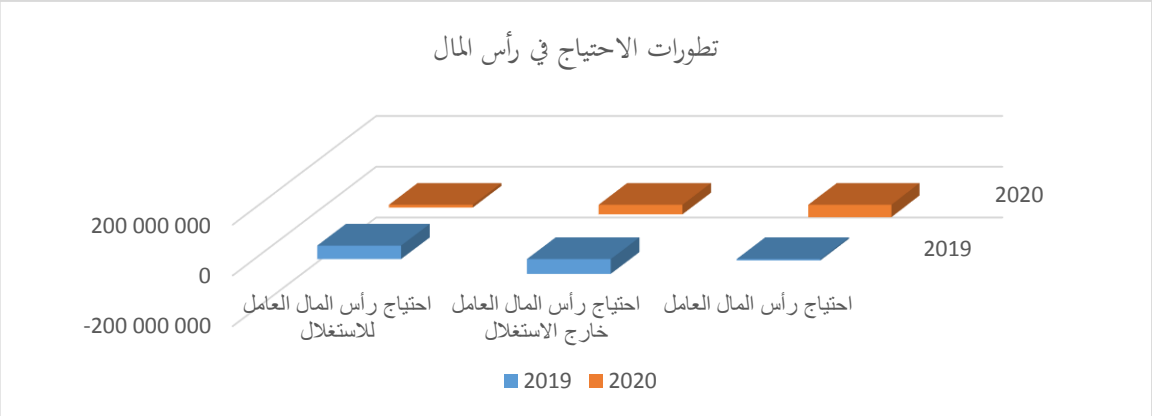

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج الوورد

تحليل الميزانية بواسطة نسب الهيكل المالي لسنة 2019 /2020.

جدول رقم (09): حساب نسب الهيكل المالي لسنة 2020/2019 **الوحدة: دج**

النسب / السنة	2019	2020
موارد ثابتة (1)	423 225 863	428 945 364
استخدامات ثابتة (2)	428 062 717	429 291 430
نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة (1) / (2)	**0.98**	**0.99**
الديون المالية + خزينة الخصوم (1)	**6 207 + 0**	**25 763 + 0**
التمويل الخاص (2)	**428 945 364**	**423 225 863**
نسبة الاستدانة المالية (1) / (2)	**0.00001**	**0.00006**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لمؤسسة **بوسكار حسين**

التحليل:

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة

من خلال الجدول نلاحظ في سنة 2019 / 2020 نسبتها أقل من الواحد يعني أن الموارد الثابتة لم تغطي الاستخدامات الثابتة خلال السنتين.

نسبة الاستدانة المالية:

النسبة جيدة خلال سنة 2019 / 2020 لأن هذه النسبة لا تقلل من استقلالية المؤسسة اتجاه دائنها. نلاحظ من الجدول خلال السنة 2019 /2020 أن نسبتهما أقل من 0.5 يعني أن المؤسسة متحررة ماليا من الديون الطويلة أو القصيرة.

1- رأس المال العامل الإجمالي لسنة 2019، 2020 سالب

وهذا ما يدل على عجز المؤسسة على تغطية التزاماتها المتداولة بأصولها المتداولة وهذه الوضعية ليست جيدة للمؤسسة وكذلك لانخفاض الموارد الدائمة على حساب الاستخدامات الثابتة وكذلك لانخفاض الأصول المتداولة على حساب الخصوم المتداولة.

يجب على المؤسسة تصحيح وضعيتها من أجل تحقيق التوازن المالي ولذلك عليها:

الرفع في الرأس المال العامل الإجمالي عن طريق:

- زيادة الموارد الثابتة
- الحصول على قروض مالية طويلة الاجل
- تخصيص الأرباح للاحتياطات وعدم توزيعها
- إنقاص الاستخدامات الثابتة (التنازل عن التثبيتات)

2- احتياج رأس المال العامل الإجمالي لسنة 2019،2020 سالب

BFR قيمته سالبة خلال سنتين 2019 /2020 وذلك لانخفاض رأس المال العامل الإجمالي على حساب الخزينة الصافية

يجب على المؤسسة تصحيح وضعيتها ولذلك عليها:

تخفيض احتياج رأس المال العامل عن طريق:

- إنقاص حجم المخزونات وبيع أكبر كمية منها بتقديم تخفيضات تجارية؛
- إنقاص المدة الزمنية لتحصيل الحقوق على الزبائن؛
- خصم الأوراق التجارية،
- زيادة سرعة دوران المخزون وتجديد في أقل مدة ممكنة،
- زيادة المدة الزمنية لتسديد ديون القروض.

3-الخزينة الصافية لسنة 2019،2020 موجبة يعني TN>0

نلاحظ ان الخزينة موجبة خلال السنتين 2020/2019 كما نلاحظ ان السيولة كافية لتسديد مستحقاتها هذا ما يدل على وضعية مالية المؤسسة جيدة.

أولا: اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019/ 2020

جدول رقم (10): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019/ 2020 **الوحدة: دج**

الأصول			الخصوم		
البيان	المبلغ الصافي 2019	المبلغ الصافي 2020	البيان	المبلغ الصافي 2019	المبلغ الصافي 2020
أصول ثابتة	428 062 717	429 291 430	أموال الدائمة	423 225 863	428 945 364
أصول متداولة	56 721 644	85 288 555	أموال خاصة	423 225 863	428 945 364
			ديون طويلة الأجل	0	0
			ديون قصيرة الأجل	61 558 498	85 634 571
المجموع	484 784 362	514 579 935	المجموع	484 784 362	514 579 935

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

ثانيا: حساب أنواع رأس المال العامل لسنة 2019 /2020

جدول رقم (11): حساب أنواع رأس المال العامل لسنة 2019 /2020 **الوحدة: دج**

البيان/السنة	2019	2020
الأموال الدائمة (1)	423 225 863	428 945 364
الأصول الثابتة (2)	428 062 717	429 291 430
رأس المال العامل الدائم (1) –(2)	**-4 836 854**	**– 346 066**
الأموال الخاصة (1)	423 225 863	428 945 364
الأصول الثابتة (2)	428 062 717	429 291 430
رأس المال العامل الخاص (1) –(2)	**-4 836 854**	**– 346 066**
الأصول المتداولة (1)	56 721 644	85 288 505
الخصوم المتداولة (2)	61 558 498	85 634 571
رأس المال العامل الإجمالي (1) –(2)	**-4 836 854**	**– 346 066**
الديون الطويلة الأجل(1)	0	0
الديون قصيرة الأجل(2)	61 558 498	85 634 571
رأس المال العامل الأجنبي (1) +(2)	**61 558 498**	**85 634 571**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الميزانية المالية للمؤسسة.

التحليل:

1- بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنتين 2019 / 2020 وهو ما يفسر على أن الموارد الدائمة لم تغطي الأصول الثابتة. وبتفسير آخر نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد انخفض خلال السنتين 2020/2019 وسالب، أي أنها لم تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير لأنه يتم تمويل جزء من الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، ويتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات، كأن تبيع جزء من أصولها الثابتة لمواجهة الديون قصيرة الأجل وهذا ما يدخلها في حالة خطر من أجل تحقيق التوازن المالي.

2- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنتين 2019 / 2020 هذا ما يعني أن المؤسسة ليست قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة وبالتالي المؤسسة قد تلجأ للاستدانة من جهات خارجية.

بمعنى آخر نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالبة خلال فترة الدراسة يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة والاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات هي مصادر خارجية وهو مؤشر سلبي للمؤسسة على التبعية للأطراف الخارجية.

3- بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:

وتعبر هذه القيمة عما هو موجود في المؤسسة من موارد مالية خارج أجنبية، من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة ويعني هذا أن المؤسسة مستقلة ماليا، وبالتالي فإن بإمكان المؤسسة الحصول على قروض إضافية وبسهولة.

4- بالنسبة لرأس المال العامل الاجمالي:

نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي خلال السنتين 2019 / 2020 سالب، وعليه فالمؤسسة ليس لها القدرة مبدئيا على الوفاء بالتزاماتها، أي يوجد اختلال في التوازن المالي على المدى المتوسط والطويل، وفي هذه الحالة يجب تأسيس رأس المال العامل، بمعنى آخر أن الأموال الدائمة لا تغطي احتياجات طويلة الأجل، فالتوازن المالي هنا غير محقق، لذا يجب على المؤسسة البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل. وكذلك نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي معتبرة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي الذي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

الشكل رقم (05): يمثل أنواع رأس المال العامل

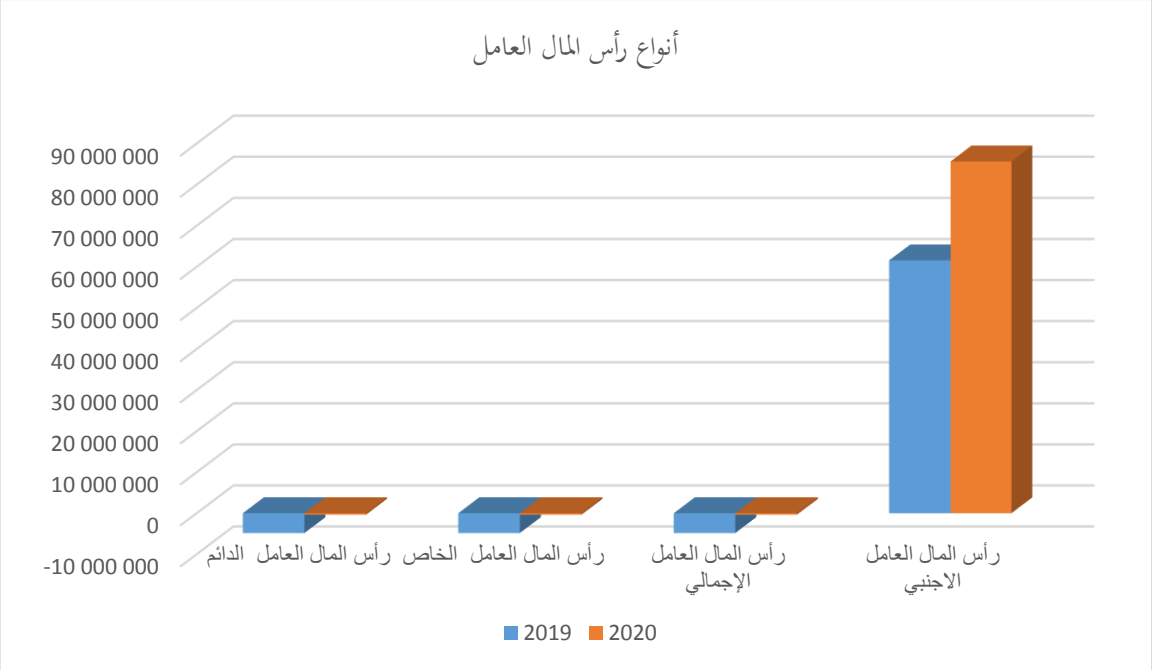

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج الوورد

ثالثا: حساب الخزينة

جدول رقم (12): حساب الخزينة لسنة 2019 /2020 **الوحدة: دج**

البيان/السنة	2019	2020
رأس المال الدائم (1)	-4 836 854	- 346 066
احتياج رأس المال العامل (2)	-4 931 247	-48 873 266
الخزينة (1) –(2)	**94 393**	**48 527 200**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الميزانية المالية للمؤسسة.

التحليل: تعتبر المؤسسة في وضعية جيدة من الناحية المالية، وتعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة.

بمعنى آخر، هذا يدل على أن رأس المال العامل يمول جزء من احتياجات الدورة، والباقي عبارة عن فائض في الخزينة يستوجب توظيفه أو استثماره حتى لا تبقى عبارة عن أموال مجمدة لا يستفاد منها. كما نلاحظ أن الخزينة خلال السنتين 2020/2019 موجبة حيث قدرة قيمتها على التوالي ب 94393، 48527200 أي المؤسسة في وضعية حسنة حيث نلاحظ ارتفاع في قيمة الخزينة مقارنة بالسنة الماضية، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة في القيم الجاهزة خلال تلك السنة (2020)، وبالتالي فإن المؤسسة في وضعية تسمح لها ليس فقط بتمويل دورة الاستغلال ولكن هذا الفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها.

رابعا: حساب التمويل الذاتي

الجدول رقم (13): حساب التمويل الذاتي لسنة 2019 / 2020 **الوحدة: دج**

البيان/ السنة	2019	2020
النتيجة الصافية (1)	- 1 538 474	- 5 719 501
الاهتلاكات (2)	0	0
مؤونات الخسائر والأعباء طويلة الأجل (3)	0	0
إجمالي التمويل الذاتي (1+2+3)	**1 538 474**	**5 719 501**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الميزانية المالية للمؤسسة.

التحليل: المؤسسة ليست قادرة على تمويل نفسها بمصادرها الداخلية

المطلب الثالث: تحليل جدول حسابات النتائج لسنة 2020/2019

نسب تحليل مستويات النتائج:

جدول رقم (14): حساب نسب تحليل مستويات النتائج لسنة 2019 / 2020 الوحدة: دج

النسب / السنة		2019	2020
القيمة المضافة		2 726 135	12 885 379
رقم الاعمال		20 121 276	116 442 769
معدل الادماج (1) / (2)		**0.14**	**0.11**
	أعباء المستخدمين	1 170 026	6 979 901
	القيمة المضافة	2 726 135	12 885 379
	بالنسبة للمستخدمين (1) / (2)	**0.43**	**0.54**
	ضرائب ورسوم	10 000	136 177
نسبة	القيمة المضافة	2 726 135	12 885 379
تجزئة	**بالنسبة للدولة (1) / (2)**	**0.004**	**0.010**
القيمة	إجمالي فائض الاستغلال	1 546 108	5 769 300
المضافة	القيمة المضافة	2 726 135	12 885 379
	بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال(1) / (2)	**0.57**	**0.45**
	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	0	0
	اجمالي فائض الاستغلال	1 546 108	5 769 300
	بالنسبة للتثبيتات (1) / (2)	**0**	**0**
نسبة	الأعباء المالية	0	0
تجزئة	إجمالي فائض الاستغلال	1 546 108	5 769 300
الفائض	**بالنسبة للمقرضين (1) / (2)**	**0**	**0**
الإجمالي	**النتيجة العادية قبل الضرائب**	1 538 474	5 719 501
للاستغلال	**إجمالي فائض الاستغلال**	1 546 108	5 719 501
	بالنسبة للنتيجة العادية (1) / (2)	**0.99**	**1**

جدول رقم (15): حساب نسب مؤشرات تطور نشاط المؤسسة **الوحدة: دج**

النسب	القانون	
مؤشرات تطور نشاط المؤسسة:	رقم الأعمال لسنة 2020 -رقم الأعمال لسنة 2019 / رقم الأعمال لسنة 2019	20 221 276 / 20 221 276 – 116 542 769
	نسبة تغير رقم الاعمال	**4.76**
	انتاج السنة 2020-انتاج السنة 2019 / انتاج السنة 2019	39 611 034 / 39 611 034 – 116 953
	نسبة تغير الإنتاج	**1.95**
	القيمة المضافة 2020-القيمة المضافة 2019 / القيمة المضافة 2019	2 726 135 / 2 726 135 – 12 885 379
	نسبة التغير في القيمة المضافة:	**3.72**
	النتيجة الصافية 2020-النتيجة الصافية 2019 / النتيجة الصافية 2019	1 538 474 / 1 538 474 - 5 719 501
	نسبة التغير في النتيجة الصافية	**2.71**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج لمؤسسة بوسكار حسين

التحليل:

1- بالنسبة للمستخدمين:

خلال سنة 2019 ساهموا المستخدمين في المؤسسة 0.43 بالقيمة المضافة في حين ارتفعت النسبة خلال سنة 2020 بمعدل 0.5

2- بالنسبة للدولة:

حيث استفادت الدولة من القيمة المضافة خلال سنة 2019 بنسبة 0.004، أما في سنة 2020 فقد ارتفعت حيث تقدر بـ 0.010.

3- بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال:

خلال سنة 20 ساهمت اجمالي فائض الاستغلال في المؤسسة بـ 0.57 بالقيمة المضافة، أما في سنة 2020 انخفضت النسبة والتي تقدر بـ 0.45.

4- بالنسبة للتثبيتات:

خلال السنة 2019 /2020 لم تساهم التثبيتات في اجمالي فائض الاستغلال.

5- النسبة للمقرضين:

خلال السنة 2019 /2020 لم تساهم الأعباء المالية في اجمالي فائض الاستغلال.

6- بالنسبة للنتيجة العادية:

خلال السنة 2019 ساهمت النتيجة العادية في المؤسسة في اجمالي فائض الاستغلال بنسبة 0.99، أما في سنة 2020 فقد ارتفعت حيث كانت تقدر بـ 1.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية بواسطة النسب المالية

المطلب الأول: حساب نسب التمويل

جدول رقم (16): حساب نسب التمويل لسنة 2019 /2020 **الوحدة: دج**

النسب / السنة	2019	2020
الأموال الدائمة (1)	423 225 863	428 945 364
الأصول الثابتة الصافية (2)	428 062 717	429 291 430
نسبة التمويل الدائم (1) / (2)	0.98	0.99
الأموال الخاصة (1)	423 225 863	428 945 364
الأصول الثابتة (2)	428 062 717	429 291 430
نسبة التمويل الخاص (1) / (2)	0.98	0.99
الأموال الخاصة (1)	423 225 863	428 945 364
مجموع الديون (2)	61 558 498	85 634 571
نسبة الاستقلالية المالية (1) / (2)	6.87	5
الأموال الخاصة (1)	423 225 863	428 945 364
مجموع الخصوم (2)	484 784 362	514 579 935
نسبة الاستقلالية المالية (1) / (2)	**0.87**	0.83
مجموع الديون (1)	61 558 498	85 634 571
مجموع الأصول (2)	484 784 362	514 579 935
نسبة التمويل الخارجي (1) / (2)	0.12	0.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الميزانية المالية للمؤسسة.

تحليل نسب التمويل:

1- نسبة التمويل الدائم:

بما أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد في السنتين 2019/ 2020، هذا يشير إلى أن المؤسسة لم تستطع تمويل مختلف أصولها الغير الجارية بالاعتماد على الموارد الدائمة، فإن المؤسسة بحاجة للاستدانة، وبالتالي المؤسسة غير متوازنة ماليا على المدى الطويل والمتوسط،

2- نسبة التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة عدم تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه النسبة أقل من الواحد يعني أن المؤسسة لم تسطع تمويل كل الأصول الثابتة عن طريق الأموال الخاصة، وهذا ما يدل على وجود رأس مال عامل سالب للمؤسسة خلال فترة الدراسة.

3- نسبة الاستقلالية المالية:

نلاحظ من خلال قيمة نسبة الاستقلالية المالية أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية، حيث تعتمد في تمويلها بدرجة كبيرة كبيرة على الأموال الخاصة بنسبة 87 % لسنة 2019 أما في سنة 2020 فقدرت بنسبة 83%مقارنة بحجم الديون.

4- نسبة التمويل الخارجي:

يتضح من خلال ملاحظتنا للجدول أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي لسنة 2019 بنسبة 12%، أما في سنة 2020 تقدر بـ 16% من مجموع الأصول، أي الديون الطويلة والقصيرة تمثل في كل من سنة 2019 /2020 على التوالي 12%،16% من الهيكل المالي لهذه المؤسسة.

المطلب الثاني: حساب نسب السيولة

نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في اجالها المحددة وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17): حساب نسب السيولة لسنة 2019/ 2020 **الوحدة: دج**

البيان	2019	2020
أصول متداولة (1)	56 721 644	**85 288 505**
ديون قصيرة الأجل (2)	61 558 498	**85 634 571**
نسبة السيولة العامة (التداول) (1) / (2)	**0.92**	**0.99**
أصول متداولة–المخزون (1)	19 489 758 – 56 721 644	**20 151 854– 85 288 505**
ديون قصيرة الأجل (2)	61 558 498	**85 634 571**
نسبة السيولة السريعة (المختصرة) (1) / (2)	**0.60**	**0.76**
النقدية (1)	94393	**48 527 200**
ديون قصيرة الأجل (2)	61 558 498	**85 634 571**
نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)(1) / (2)	**0.001**	**0.56**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الميزانية المالية للمؤسسة.

وفيما يلي تحليل النتائج المتحصل عليها:

1) **نسبة السيولة العامة:** نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها هو أن الأصول المتداولة لم تغطي الديون قصيرة الأجل، أن نسب السيولة العامة تنحصر في 0.9، أي أن المؤسسة ليست في أمان من خطر التوقف عن الدفع في الأجل القصير، وهذا مؤشر غير جيد لوضع السيولة مربح للمؤسسة، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة خلال الفترة أصغر من الواحد 1 أي أن المؤسسة مولت استثماراتها بديون قصيرة الأجل وهذا يدل على وجود رأس مال عامل سالب خلال السنتين المدروستين أي أن المؤسسة في وضعية حرجة لذا عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون القصيرة الأجل.

1) **نسبة السيولة السريعة:** من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول سريعة التحول في المؤسسة، حيث لا تغطي الخصوم الجارية بـ 0.76 مرة خلال سنة 2020، أما خلال سنة 2019 لم تغطيها بـ 0.60 مرة بالتالي أن المؤسسة لم تستطع مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وهذا مؤشر غير توازني للمؤسسة، كما تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت محصورة بين 0.6 و0.7 نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة السريعة خلال السنتين هي نسبة مقبولة مقارنة مع النسبة المرجعية أي يمكن للمؤسسة تغطية ديونها القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع المخزونات.

2) **نسبة السيولة الجاهزة(الحالية):** من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول، نلاحظ أن نسبة السيولة للمؤسسة خلال سنة 2019 تقدر بـ 0.001 معناه أن المؤسسة ليست قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على

النقدية وما يماثلها على عكس سنة 2020 فقد ارتفعت بـ 0.56، معناه أن المؤسسة قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها. هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزوناتها أو تحصيل مدينيها وتتراوح القيمة النموذجية لهذه النسبة بين 0.2 و0.3 من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة لسنة 2019 هي 0.001 بينما قدرت في سنة 2020 بـ 0.56.

المطلب الثالث: حساب نسب النشاط والمردودية

الفرع الأول: نسب النشاط

جدول رقم (18): حساب نسب النشاط لسنة 2019-2020 **الوحدة: دج**

النسب/ السنة	العلاقة	2019	2020
مهلة ائتمان الزبائن	(الزبـــائن + أوراق القـــبض) /المبيعات السنوية × 360	(0 + 23 944 318) / 20 121 276 × 360 = 428 يوم	(0 + 4 078 713) / 116 442 769 × 360 = 13 يوم
مهلة تسديد الموردين	(المـــوردين+ أوراق الـــدفع) /المشتريات السنوية × 360	(0+0) / 36 359 562 × 360 = 0 يوم	(0+ 47 828 194) / 62 304 433 × 360 = 276 يوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة.

تحليل مهلة ائتمان الزبائن ومهلة تسديد الموردين

إن متوسط المدة الممنوحة على الزبائن حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاه المؤسسة كبيرة جدا خلال سنة 2019 تقدر 428 يوم على عكس 2020 التي تقدر ب 13 يوم مقارنة بمتوسط مدة الموردين لتسديد المؤسسة ما عليها من ديون، لذا يجب على المؤسسة تخفيض المدة الممنوحة للزبائن لسنة 2019. أما في سنة 2020 متوسط المدة الممنوحة للزبائن أقل من متوسط المدة الممنوحة للموردين فهي مدة جيدة

الفرع الثاني: حساب نسب المردودية أو الربحية

جدول رقم (19): حساب نسب المردودية لسنة 2020/2019 **الوحدة: دج**

البيان / السنة	2019	2020
النتيجة الصافية (1)	- 1 538 474	- 5 719 501
الأموال الخاصة (2)	423 225 863	428 945 364
نسبة المردودية المالية (1) / (2)	**-0.003**	**-0.013**
النتيجة الصافية (1)	- 1 538 474	- 5 719 501
مجموع الأصول (2)	- 484 784 362	514 579 935
نسبة المردودية الاقتصادية (1) / (2)	**-0.003**	**-0.011**
النتيجة الصافية (1)	- 1 538 474	- 5 719 501
رقم الأعمال خارج الضرائب (2)	**20** 121 276	116 442 769
نسبة المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية) (1) / (2)	**-0.076**	**-0.049**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة.

تحليل حساب نسب المردودية

1- تحليل نسبة المردودية المالية:

بما أن النتيجة سالبة فهذا يفسر أن المردودية السالبة للمؤسسة وعليها إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية خلال السنتين 2020/2019، النسبة سالبة معناه لا توجد مردودية.

2- تحليل نسبة المردودية الاقتصادية:

نلاحظ أن النسبة أنها نسبة ضعيفة جدا بتحقيق المؤسسة نتيجة سالبة ونظرا لضعف النشاط الاستثماري في المؤسسة ذلك خلال السنتين.

3- تحليل نسبة المردودية التجارية:(نسبة الربحية الصافية)

تعتبر مؤشر خطير على المؤسسة يفسر انخفاض رقم الأعمال في هاتين السنتين نتيجة انخفاض مستوى النشاط الإنتاجي لوحدات الإنتاج في المؤسسة

خلاصة الفصل:

حاولنا خلال هذا الفصل تقييم دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوسكار حسين للأشغال العمومية والري والبناء – بسكرة – خلال 2020/2019 من خلال مبحثين:

المبحث الأول: تطرقنا الى البطاقة الفنية للمؤسسة وهيكلها التنظيمي.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي، حيث تسمح الميزانية بتقديم الوضعية المالية للمؤسسة والنسب المالية المتمثلة في نسب السيولة ونسب النشاط ونسب المردودية ونسب المديونية ونسب التمويل خلال الفترة 2019/ 2020 فإن المؤسسة في وضع غير جيد.

استنتجنا مما سبق أن القوائم المالية لها دور كبير أساسي في تحسين أداء المؤسسة واكتشاف الانحرافات لاتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة من خلال التحليل المالي.

خـــاتـــمـــة

خاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، معالجة إشكالية البحث والمتمثلة في:

ما هو دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية؟

وذلك من خلال الفصول الثلاثة لهذه الدراسة التي وضعت في ظل الفرضيات الأساسية المعتمدة وباستخدام المناهج والأدوات المشار إليها في المقدمة، تم الوصول إلى النتائج والاقتراحات التالية

أولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تتمثل القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، الملاحق.

الفرضية الثانية: يقصد باتخاذ القرارات على أنه اختيار أفضل وأحسن البدائل المتاحة في ضوء الهدف الذي تسعى المؤسسة أو الشركة إلى تحقيقه وتتمثل مراحله في: تحديد المشكلة، تحديد البدائل، تقييم البدائل واختيار أفضلها، اختيار البديل المناسب، تنفيذ القرار، متابعة تنفيذ القرار وتقييم النتائج

الفرضية الثالثة: الأسس الواجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية:

عند اعداد القوائم المالية، يجب أخذ ما يلي بعين الاعتبار:

السياسات المحاسبية: يتطلب المعيار الدولي الخاص بإعداد القوائم المالية أن تقوم الإدارة باختيار السياسات المحاسبية التي يتم على أساسها اعداد القوائم المالية وهناك سياسات مختلفة يتم استخداماتها في مجالات مثل: سياسة الإهتلاك، تقييم المخزون والإنتاج تحت التشغيل....

فرض استمرارية المنشأة:

يجب على إدارة المشروع وعند اعداد القوائم المالية أن تأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة المشروع على الاستمرارية، ويتم أساسا اعداد القوائم المالية على أساس أنها ستستمر، ما لم يوجد هناك حقائق تفيد بعكس ذلك، كأن يكون لدى الإدارة نية لتصفية المؤسسة أو التوقف عن العمل، وفي كل الحالات يجب على الادرة أن تقوم بالفصاح عن هذا الفرض.

أساس الاستحقاق المحاسبي:

إن القوائم المالية يتم اعدادها على أساس الاستحقاق، حيث يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية، والأحداث الأخرى عندما تحدث، بغض النظر عن استلام ودفع النقدية وكذلك يتم تسجيل هذه العمليات في السجلات وادراجها ضمن القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها، فقد يترتب على استخدام أساس الاستحقاق التزاما بدفع نقدية مستقبلا أو موارده تمثل نقدية سيتم استلامها مستقبلا أيضا.

خاتمة

آليات ثبات العرض:

حتى تسهل عملية مقارنة القوائم المالية من فتر إلى أخرى، فيجب الإبقاء على عرض البنود المختلفة في القوائم المالية وكذلك تفصيلاتها. ويمكن الخروج على ذلك في حالتين:

- إذا وجد هناك تغيير جوهري في طبيعة العمليات التي تقوم بها المنشأة، وان ذلك يحتاج إلى إعادة عرض البيانات المالية بطريقة تخدم أغراض المستخدمين بشكل أفضل.
- إذا وجد هناك متطلبات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية تتطلب تغيير عرض بعض البنود أو تفصيلاتها.

المادية والتجميع:

يمكن اعتبار المعلومات ذات أهمية نسبية إذا أدى حذفها أو تحريفها إلى التأثير على القرارات التي يمكن أن تتخذ، بالاعتماد على القوائم المالية، وتختلف الأهمية النسبية من بند إلى آخر، وذلك بالاعتماد على حجم البند أو الخطأ المقدر ، في ضوء الحالة المحيطة بعملية الحذف او التحريف ، وعند ادراج أحد البنود في القوائم المالية بشكل منفصل، أو ضمن مجموعة من البنود؛ فإن طبيعة حجم البند عامل أساسي لتحديد ذلك فالبنود الكبيرة ، والتي لها طبيعة خاصة يتم عرضها بشكل مستقل في القوائم المالية، أما البنود التي لها نفس الطبيعة والخصائص فيتم تجميعها في بند واحد.

المقاصة:

إن عملية إجراء المقاصة بين المطلوبات والموجودات غير مسموح بها إلا إذا ورد ذلك ضمن معايير المحاسبة الدولية، أما المقاصة بين بنود الدخل والمصروفات فيسمح في حالتين:

أ- إذا كان مسموح بها ضمن المعايير المحاسبية.

ب- إذا كانت نتيجة المقاصة ليست مادية.

المعلومات المقارنة:

إن المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ينص على وجوب عرض المعلومات المقارنة بشكل وصفي، إذا كانت ملائمة ومهمة لفهم البيانات المالية للفترة الحالية، وعندما تتم عملية إعادة عرض وتصنيف للبيانات المالية يجب إعادة تصنيف المبالغ المقارنة، وبيان سبب إعادة التصنيف، أما إذا كانت عملية إعادة التصنيف غير عملية فيتم الإفصاح عن سبب ذلك.

الفرضية الرابعة: تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية من خلال القيام بعملية التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومن ثم يتم تحديد مختلف الانحرافات في أدائها التي تترجم الوضعية المالية للمؤسسة في الدراسة الميدانية.

خاتمة

النتائج المستخلصة من الدراسة:

- القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي المالي التي تبين وضعية المالية الحقيقية، لأن الميزانية تبين المركز المالي للمؤسسة.
- تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومة المالية.
- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية
- تعتبر القوائم المالية مصدر مهم لاتخاذ القرارات المالية.
- حققت المؤسسة خلال السنتين رأس مال العامل سالب، يعني أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها المتداولة بمعنى آخر الموارد الدائمة لم تغطي الاستخدامات الثابتة.

التوصيات:

- على المؤسسة أن تقوم في نهاية كل سنة بالتحليل المالي لوضعيها المالية لتفادي الوقوع في الفشل المالي، وأن تعتمد في التحليل على المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لها بصورة واضحة ودقيقة.
- يجب على المؤسسة اتخاذ التدابير اللازمة أثناء القرارات المالية كونها القرارات ترتبط بالوضعية الاقتصادية للمؤسسة؛
- يجب أن تكون هناك لجنة استشارية داخل المؤسسة خاصة بدراسة القرارات من أجل الوصول بعناية إلى القرار الصائب في الوقت المناسب.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا ل دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة نرى أنه مازالت بعض النقاط التي يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة وتتمثل في الآتي:

- دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المالية.
- دور النظام المحاسبي المالي في شفافية ومصداقية القوائم المالية.
- دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات
- كيفية مساهمة المعايير المحاسبية الدولية في القوائم المالية ومدى تطبيقها وفعاليتها في الجزائر.
- مدى مساهمة القوائم المالية في تحسين الأداء المالي.
- التحليل المالي للقوائم المالية الموحدة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1. أحمد بوراس. (2008). **تمويل المنشآت الاقتصادية**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
2. اسماعيل السيد. (دون تاريخ). **نظرية القرارات الادارية**. مصر: المكتب العربي الحديث.
3. اسماعيل يحي التكريتي، و وآخرون. (2007). **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**. عمان: دار ميس الريم .
4. أنس عبد الباسط عباس. (2011). **ادارة الأعمال وفق منظور معاصر** (الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
5. حذيفة بن ربيع. (2015). **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** (الطبعة الثانية). الجزائر: دار المنشورات الكلية.
6. حسن علي مشرقي. (2006). **نظريات القرارات الإدارية (مدخل كمي في الادارة)** (الطبعة الثالثة). عمان: دار المسير.
7. حسين يوسف القاضي، و سمير معذي الريشاني. (2012). **عرض البيانات المالية**. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
8. حلوة حنان رضوان. (2009). **مدخل النظرية المحاسبية،الإطار الفكري،التطبيقات *العلمية*** (الطبعة الثانية). الأردن: دار وائل للنشر.
9. حماد طارق عبد العال. (2002). **التقارير المالية أسس الاعداد العرض والتحليل**. مصر: الدار الجامعية.
10. حمزة محمود الزبيدي. (2004). **الإدارة المالية المتقدمة** . عمان – الأردن: مؤسسة الوراق النشر والتوزيع.
11. خليل محمد العزاوي. (2007). **ادارة اتخاذ القرار الإداري** (االطبعة الأولى). عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
12. دريد كامل آل شيب. (2006). **مقدمة في الادارة المالية المعاصرة**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
13. رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، و فوز الدين أبوجاموس. (2004). **أسس المحاسبة المالية**. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
14. زياد سليم رمضان. (1997). **أساسيات التحليل المالي** (الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
15. سليمان سفيان، و وليد الشرع. (2010). **القوائم المالية**. سوريا: الدار العلمية للنشر والتوزيع.
16. عباس علي. (2008). **الإدارة المالية**. الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

17.عبد الحميد عبد المطلب. (2006). **دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الاستثمارية**. الإسكندرية (مصر): الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

18.عبد الرحمان عطية. (2010). **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**. الجزائر: دار النشر جيطلي.

19.عبد الغفار حنفي. (2002). **أساسيات التمويل والادارة المالية**. مصر: الدار الجامعية.

20.عبد الغفار عفيفي. (2014). **إدارة الأزمات والكوارث واتخاذ القرارات** (الطبعة الأولى). الرياض: دار حامد للنشر والتوزيع.

21.عبد الله رابح سرير. (2012). **القرار الاداري** (الطبعة الأولى). عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

22.عدنان تاية النعيمي، سعدون مهدي الساقي، أسامة عزمي سلام، و شقيري نوري موسى. (2008/2007). **الإدارة المالية النظرية والتطبيق**. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

23.عطية محمد، و عبد الحميد محمد . (2014). **موسوعة معايير المحاسبة الدولية(معايير إعداد وعرض القوائم المالية). مصر: دار التعليم الجامعي**.

24.فاطمة بدر، و معاذ الصباغ. (2020). **أساسيات الادارة**. الجمهورية العربية السورية: من منشورات الجامعة الافتراضية السورية.

25.فتحي أحمد ذياب عواد. (2013). **ادارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق**. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

26.فرحات غول. (2008). **الوجيز في اقتصاد المؤسسة** (الطبعة الأولى). الجزائر: دار الخلدونية.

27.كمال الدين مصطفى الدهراوي. (2007). **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** (الطبعةالأولى). الاسكندرية: دار الجامعي الحديث.

28.لخضر علاوي. (2010). **نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها**. الجزائر: متيجة للطباعة.

29.محمد ابراهيم عبد الرحيم. (2008). **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

30.محمد المنصور. (2000). **نظرية القرارات الادارية – مفاهيم و طرق كمية**. عمان: دار ومكتبة حامد للنشر.

31.محمد بوتين. (2010). **المحاسبة المالية و معايير المحاسبة الدولية** . الجزائر: الصفحات الزرقاء .

32.محمد صالح الحناوي، و جلال ابراهيم العيد. (2006). **الادارة المالية**. مصر: الدار الجامعية.

33.محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2003). **مفاهيم إدارية حديثة** (الطبعة الأولى). عمان: دار العلمية للنشر والتوزيع.

34.محمد علي ابراهيم العامري. (2007). **الادارة المالية** (الطبعة الأولى). عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

35.محمد منير شاكر، اسماعيل اسماعيل، و نور عبد الناصر. (2005). **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** (الطبعة الثانية). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

36.مليكة زغيب، و ميلود بوشنقير. (2010). **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

37.موسى بودهان. (2010). **الإطار القانوي للنظام المحاسبي المالي**. الجزائر: دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع.

38.نواف كنعان. (2007). **اتخاذ القرارات الإدارية (بين النظرية والتطبيق)** (الطبعة الأولى). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

39.هاشم حسن حسين. (2008). **العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح في الشركات المساهمة**. بغداد: جامعة الاسراء.

ثانيا: الملتقيات والمجلات:

1. دحو معتصم. (بلا تاريخ). **آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS**. *مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الاطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS* . البليدة: جامعةسعد دحلب.
2. صالح مرازقة، و فتيحة بوهرين . (بلا تاريخ). **القوائم المالية حسب معايير المحاسبية المالية الدولية**. *الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير*. قسنطينة (الجزائر): جامعة منتوري .
3. *علي بن قطيب، و دلال حطاب. (21, 4, 2019)*. **أهمية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.

ثالثا: المذكرات:

1. أحمد عبد الهادي شبير. (2006). **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية** (*مذكرة الماجستير*). كلية التجارة ، غزة- فلسطين: الجامعة الإسلامية.
2. الحاج نوي. (2008). **انعكاسات تطبيق التوحيد على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر**(مذكرة ماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
3. حمزة بن خليفة. (2018/2017). **دور القوائم المالية في اعداد بطاقة الاداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية**(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

قائمة المراجع

4. زوينة مخلخل . (2020/2019). **مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر .

5. سامر حمدي الكحلوت. (15, 12, 2014). **العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح** (مذكرة ماجستير)في المحاسبة والتمويل. *غير منشورة*. كلية التجارة، غزة: الجامعة الاسلامية.

6. عبد الكريم شناي. (2008). **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية** (مذكرة ماجيستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

7. عبد الكريم شناي. (2016/2015). **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نوعية المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بسكرة، بسكرة: جامعة محمد خيضر

8. صلاح حواس. (2008). **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية** (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

9. صورية كحول. (2018). **دور المحاسبة المالية في اتخاذ القرارات في الاقتصادية** (أطروحة دكتوراه) . *غير منشورة*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

10. عبد المالك مهري. (2013). **دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية ومساهمتها في اتخاذ القرار *الاستثماري*** *(*مذكرة ماجستير). *غير منشورة*. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية والتسيير، تبسة: جامعة تبسة.

11. علي بن الضب. (21 04, 2009). **دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الارباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة** *(مذكرة* ماجستير). *غير منشورة*. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتجارية ، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.

12. عزة الأزهر . (2009). **عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية والمراجعة الدولية**(مذكرة ماجيستير). كلية العلوم الافتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة سعد دحلب.

13. فطيمة الزهرة قرامز. (2016 – 2017). **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية**(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

14. ناصر محمد علي المجهلي. (2008-2009). **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات** (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

15. نبيلة سهايلية. (2018/2017). **أثر القرارات المالية ومحدداتها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية** (أطروحة دكتوراه). *غير منشورة*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

رابعا: المحاضرات:

لحسن دردوري. (2014). **التشخيص المالي**(محاضرات). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

خامسا: القوانين:

الجريدة الرسمية. (25, 3, 2009). *(19)*.

الـمـلاحـق

الملحق رقم (01)

ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازاتها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعية موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غبر الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

الملحق رقم (02)

جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

للفترة من ..... إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة (1-2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
لفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

للفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف الإدارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع (1) حصة المجمع (1)			

الملحق رقم (03)

جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من ..... إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصارف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتا عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب +ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من.....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الادماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب +ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغيرات أموال الخزينة			

الملحق رقم (04)

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31ديسمبرN-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة التقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبرN-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة التقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوع زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31ديسمبرN						

الملحق رقم (05)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 4 5 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BOUSSEKAR
ENT TRAV URBAINS ET NETTOYAGE
Activité: TRAVAUX PUBLIC ET HYDRAULIQUE
Adresse: COLONEL CHAABANI CHETMA BISKRA BISKRA

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	13 562 096		13 562 096	13 562 096
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	408 645 000		408 645 000	408 645 000
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	5 855 621		5 855 621	10 608 330
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	428 062 717		428 062 717	432 815 426
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	19 489 758		19 489 758	5 152 949
Créances et emplois assimilés				
Clients	23 944 318		23 944 318	
Autres débiteurs	13 193 173		13 193 173	980 560
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	94 393		94 393	36 417
TOTAL ACTIF COURANT	56 721 644		56 721 644	6 169 928
TOTAL GENERAL ACTIF	484 784 362		484 784 362	438 985 354

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 4 5 4 3

Désignation de l'entreprise:	EURL BOUSSEKAR
	ENT TRAV URBAINS ET NETTOYAGE
Activité:	TRAVAUX PUBLIC ET HYDRAULIQUE
Adresse:	COLONEL CHAABANI CHETMA BISKRA BISKRA

Exercice clos le 31/12/19

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	422 208 000	422 208 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	1 538 474	(-520 611)
Autres capitaux propores - Report à nouveau	(-520 611)	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**423 225 863**	**421 687 388**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts	3 483 776	1 651
Autres dettes	58 068 514	17 296 314
Trésorerie passif	6 207	
TOTAL III	**61 558 498**	**17 297 965**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**484 784 362**	**438 985 354**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

الملحق رقم (06)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 001807024374543

Désignation de l'entreprise: EURL BOUSSEKAR
ENT TRAV URBAINS ET NETTOYAGE
Activité: TRAVAUX PUBLIC ET HYDRAULIQUE
Adresse: COLONEL CHAABANI CHETMA BISKRA BISKRA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)	2018 DEBIT (en Dinars)	2018 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				
	Prestations de services		840 320		
	Vente de travaux		19 280 956		
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			20 121 276		
Production stockée ou déstockée			19 489 758		
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			39 611 034		
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		36 359 562			
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais; remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	12 672		1 500	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions	13 967		31 461	
Autres services		498 697		141 757	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		36 884 899		174 718	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			2 726 135	174 718	

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 001807024374543

Désignation de l'entreprise:	EURL BOUSSEKAR
	ENT TRAV URBAINS ET NETTOYAGE
Activité:	TRAVAUX PUBLIC ET HYDRAULIQUE
Adresse:	COLONEL CHAABANI CHETMA BISKRA BISKRA

Exercice du 01/01/19 au 31/12/19

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2019		2018	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	1 170 026		345 450	
Impôts et taxes et versements assimilés	10 000		80	
IV-Excédent brut d'exploitation		1 546 108	520 249	
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	7 633		361	
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		1 538 474	520 611	
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		1 538 474	520 611	
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 538 474	520 611	

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الملحق رقم (07)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION NIF 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 4 5 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BOUSSEKAR
ENT TRAV URBAINS ET NETTOYAGE
Activité: TRAVAUX PUBLIC ET HYDRAULIQUE
Adresse: COLONEL CHAABANI CHETMA BISKRA BISKRA

Exercice clos le 31/12/20

0674

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	13 562 096		13 562 096	13 562 096
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	408 645 000		408 645 000	408 645 000
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	7 084 333		7 084 333	5 855 621
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	429 291 430		429 291 430	428 062 717
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	20 151 854		20 151 854	19 489 758
Créances et emplois assimilés				
Clients	4 078 713		4 078 713	23 944 318
Autres débiteurs	12 530 736		12 530 736	13 193 173
Impôts et assimilés				
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	48 527 200		48 527 200	94 393
TOTAL ACTIF COURANT	85 288 505		85 288 505	56 721 644
TOTAL GENERAL ACTIF	514 579 935		514 579 935	484 784 362

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 4 5 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BOUSSEKAR
ENT TRAV URBAINS ET NETTOYAGE

Activité: TRAVAUX PUBLIC ET HYDRAULIQUE

Adresse: COLONEL CHAABANI CHETMA BISKRA BISKRA

Exercice clos le 31/12/20

BILAN (PASSIF)

	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	422 208 000	422 208 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	5 719 501	1 538 474
Autres capitaux propores - Report à nouveau	1 017 863	(-520 611)
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**428 945 364**	**423 225 863**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	47 828 194	
Impôts		3 483 776
Autres dettes	37 780 613	58 068 514
Trésorerie passif	25 763	6 207
TOTAL III	**85 634 571**	**61 558 498**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**514 579 935**	**484 784 362**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

الملحق رقم (08)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION — N.I.F 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 4 5 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BOUSSEKAR
ENT TRAV URBAINS ET NETTOYAGE
Activité: TRAVAUX PUBLIC ET HYDRAULIQUE
Adresse: COLONEL CHAABANI CHETMA BISKRA BISKRA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2020 DEBIT (en Dinars)	2020 CREDIT (en Dinars)	2019 DEBIT (en Dinars)	2019 CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués				840 320
	Prestations de services		116 442 769		19 280 956
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais, remises, ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes			116 442 769		20 121 276
Production stockée ou déstockée			510 242		19 489 758
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			116 953 011		39 611 034
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		62 304 433		36 359 562	
Autres approvisionnements					
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations					
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations	40 492 293			
	Entretien, réparations et maintenance				
	Primes d'assurances	505 493		12 672	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	75 000			
	Publicité				
	Déplacements, missions et réceptions	63 012		13 967	
Autres services		627 398		498 697	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		104 067 631		36 884 899	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			12 885 379		2 726 135

../.. la suite sur la page suivante

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

NIF 0 0 1 8 0 7 0 2 4 3 7 4 5 4 3

Désignation de l'entreprise: EURL BOUSSEKAR

ENT TRAV URBAINS ET NETTOYAGE

Activité: TRAVAUX PUBLIC ET HYDRAULIQUE

Adresse: COLONEL CHAABANI CHETMA BISKRA BISKRA

Exercice du 01/01/20 au 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT ../..

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Charges de personnel	6 979 901		1 170 026	
Impôts et taxes et versements assimilés	136 177		10 000	
IV-Excédent brut d'exploitation		5 769 300		1 546 108
Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	49 799		7 633	
Dotations aux amortissements				
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		5 719 501		1 538 474
Produits financiers				
Charges financières				
VI-Résultat financier				
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		5 719 501		1 538 474
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats				
Impôts différés (variations) sur résultats ordinaire				
IX-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 719 501		1 538 474

(*) A détailler sur état annexe à joindre

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية

بسكرة في : 22 - 03 - 2022

إلى السيد : مدير مؤسسة بوسكار
للأشغال - بسكرة -

الرقم : 316 / ك.ق.ت.ت / 2022

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان :

1 – ضيف نعيمة

2 – مودع نرجس خضرة

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر تخصص : محاسبة وتدقيق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية "

تحت إشراف : د/ شناي عبد الكريم

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

بوسكار حسين

عميد الكلية

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة
بالطلبة
د . غربي وهيبة

جامعة بسكرة
ص.ب 145 ق.ر - بسكرة